الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة احمد دراية أدرار
جامعة أدرار- الجزائر
كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
قســـم: العلوم الإنسانية
الرقم التسلسلي:
رقم الجرد:

العلاقـــات الجزائريـــة المغربيـــة
(1965-1978 م)

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ
تخصص تاريخ حديث ومعاصر

★ من إعداد الطالبتين :
-✍ نصيرة شيخاوي
- ✍ سعاد شيخـــاوي

★ إشـــــراف الأستاذ:
✍د. بلال صديقي

السنة الجامعية: 1436ه/1437ه
2015م/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

اللهم لك الحمد على عقل ثقّفته، ولك الحمد على فهم وفّقته، ولك

الحمد على توفيق هديتك جل جلالك وأنهل جودك وتولى وجرى رزقك حلال.

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما جل من قائل " وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا

إِلاَّ إِيَّاه وَبِالوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً " سورة الإسراء الآية 23

إلى أعذب صوت في الدنيا إلى من قدستها الأديان والمعتقدات إليك

أمي الحبيبة أطال الله في عمرك.

إلى من علمني أن الحياة أمل يتحقق بالعمل أبي رعاه الله وحفظه وسدد خطاه.

إلى سندي وقوتي وملاذي، إلى من آثروني على أنفسهم إخواني وأخواتي الأعزاء

إلى العائلة الكريمة كلاً باسمه.

إلى الأستاذ المشرف الذي قبل الإشراف على هذا العمل وعمل جاهدا لرسو دعائمه

"صديقي بلال"

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من رافقني على درب العلم عامة وعلى درب البحث خاصة إلى

من قاسمتني عناء هذا العمل "سعاد شيخاوي".

كما لا أنسى أن اتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الذي قدم لنا يد العون والمساعدة" عبد الكريم

بلعالي"

إهدائي الخاص إلى أعز صديقاتي: فاطمة، حورية، رشيدة، يمينة، وعربية.

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد.

نصيرة

شكر وعرفان

قال تعالى: { رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} [النمل : 19]

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم { من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

نحمد الله حمداً كثيراً ونشكره شكراً جزيلاً، لأنه سهل لنا المبتغى ، و أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع .

نتوجَّه بالشكر الخاص للأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيِّمة للجهود التي بذلها من اجلنا خلال مراحل اعددنا لهذه الرسالة ،تضحية بوقته وتقديم التوجيهات الضرورية ،وهو الذي كان دقيقا في ارشادته متتبعا لجميع خطوات إعداد هذه الرسالة بالقراءة والتصحيح والتنقيح ،فكانت النبتة التي سقاها ورعاها فأثمرت، فله منا كل التقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "**عبد الكريم بلبالي**" الذي لم يبخل علينا بوقته وتوجيهاته ،كما نتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة والمعلمين الدين تكوّنا على ايديهم،و كانوا سندا لنا طيلة مشوارنا الدراسي وحتى بلوغ هده المرحلة

إلى جميع أساتذة قسم التاريخ، والعلوم سياسية.

نصيرة - سعاد

مقدمة

مقدمـــــة:

تعتبر دراسة العلاقات بين الشعوب والدول من المواضيع الهامة التي ينبغي أن يتداركها المؤرخون الجزائريون، من حيث دراسة مظاهر أحداثها ووقائعها ،وتبلور وتنوع مجالاتها، وتباين عناصرها، من حيث مجراها السياسي والاقتصادي و الاجتماعي، وما علاقات الجزائر الخارجية منذ القديم إلا دليلاً على ذلك، بحكم الموقع الاستراتيجي والرصيد التاريخي والإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها، فمن هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على العلاقات الجزائرية المغربية أثناء فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين في الجزائر، والملك الراحل الحسن الثاني في المغرب الاقصى، وبشكل أساسي خلال النصف الثاني من القرن 14 هـ/20 م، والتي تصارعت فيها القوى الجزائرية والمغربية، وشكلت نمطاً محورياً، ونموذجاً لتوتر العلاقات بين دول المغاربة، وبالرغم من تنوع العلاقات المغربية التعاونية، فإن هناك قدراً من عدم التوازن في هذه العلاقات وما تتضمنه من مجالات مختلفة.

تعتبر المغرب والجزائر دولتا القلب في المغرب العربي، وهما القطبين الفاعلين والمؤثرين على المستوى المغاربي، وتاريخ العلاقات بين البلدين ثري بالأحداث والتطورات التي اثرت على مسار العلاقات بينهما، وعلى الرغم من أن البلدين يمشيان في فضاء عربي إسلامي واحد وهو العالم العربي والأمة العربية والروابط المشتركة من لغة ودين إلا أنها لا تشجع على التطبيع وحسن الجوار بين البلدين والغالب على العلاقات الجزائرية المغربية هو سمة الصراع والتنافس وهذا منذ استقلال البلدين.

❖ دوافع اختيار موضوع البحث:

لقد تعددت الأسباب والدوافع في اختيارنا لهذا الموضوع فمنها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي

- **الدوافع الذاتية:**

– الميول الشخصي لدراسة فترة الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي الحسن الثاني

- ارتباط الموضوع مباشرة ببلدنا الجزائر وبلد شقيق يتقاسم كل الروابط التاريخية والحضارية ألا وهو المغرب، وبدل من أن تكون العلاقات جيدة للأسف العلاقات بينهما متوترة، وسيمنح لنا هذا البحث فرصة للإحاطة بجوانب العلاقات بينهما لمعرفة الأسباب التي أدت إلى تدهورها.
- كما أن من الأسباب الأخرى الدافعة لاختيار هذا الموضوع هو مساعدة استاذنا المشرف في توجيهاته لنا.

- **الدوافع الموضوعية:**

- حداثة وأهمية الدراسة، والتي تناولت فترة حكم مهمة في تاريخ الجزائر وعلاقتها بالمغرب.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل علاقة الجزائر الخارجية في عهد الرئيس هواري بومدين مقارنة بالدراسات او الكتابات الآخرى.
- الرغبة في معرفة مكانة الجزائر دولياً وطبيعة علاقتها بالمغرب والعوامل المتحكمة في العلاقات بين البلدين ما بين 1965-1978

❖ **اهمية موضوع الدراســـة:**

- تستمد الدراسة أهميتها أولاً من أهمية منطقة المغرب العربي وأهمية المغرب والجزائر ثانياً بإعتبارهما قطبيها.
- تكمن أهمية دراستنا هذه، لهذا الموضوع باعتبار أن فترة حكم الرئيس هواري بومدين هي فترة انتقالية فاصلة عن فترة استعمارية ومرحلة اساسية في نشأة وتكوين دولة الجزائر الحديثة.
- محاولة المساهمة من خلال هذه الدراسة العلمية المتواضعة في نشر الوعي التاريخي والوقوف على أهم الأحداث التاريخية في مسيرة بناء الدولة الجزائرية.

- معرفة مسيرة واتجاه العلاقات الجزائرية المغربية في فترة 1965-1978 ولذا يمكن الاستفادة بطريقة غير مباشرة من التراث التاريخي الزاخر في توطيد العلاقات وتأزمها في الفترة الحالية بما يخدم قضايا الأمة العربية ومصيرها.

ومن هنا نستكشف ماضينا بين دول الحدود لدولتنا عامة والمغرب الاقصى خاصة، ولإثراء المكتبة الجامعية من خلال هذا البحث الذي يركز على العلاقات الجزائرية المغربية على اعتبار ان المراجع التي تناولت الموضوع قليلة.

❖ **الدراسات السابقة:**

ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقات الجزائرية المغربية نجد رسالة ماجستير لعتيقة نصيب: **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، ورسالة كفيسي نجلاء: **العلاقات الجزائرية المغربية افاقها تطورها ومستقبلها 1963-1994**.

❖ **إشكالية البحث:**

إن الإشكالية المطروحة من خلال هذه الدراسة العلمية هي : ما طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية خلال 1965-1976؟

ومن خلال هذه الاشكالية يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية المتمثلة أساساً في:

- ماهي أبرز محددات السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب؟
- ما هي ابرز العوامل المتحكمة في سير العلاقات الثنائية؟
- ما هي أهم عوامل توتر العلاقات بين البلدين؟

- ما هو دور قضية الصحراء الغربية في العلاقات الجزائرية المغربية؟
- لماذا أدى التضارب في المواقف المغربية والجزائرية بشأن قضية الصحراء الغربية إلى تدهور العلاقات بينهما على مستويات عدة؟

❖ **المناهج المتبعة في البحث:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين هما:

- **المنهج التاريخي الوصفي:** فبحكم ان الموضوع تاريخي كان يلزم علينا اعتماد هذا المنهج لتقرير الاحداث والوقائع التاريخية ،والذي يفيد وصف وتتبع الاحداث وتسلسلها تسلسلاً كرونولوجياً وفق سياق مرتبط ارتباط دقيق بالزمان والمكان لأن الموضوع هذا البحث هو جملة من الأحداث في تاريخ الجزائر والمغرب المعاصرين التي لا تتضح.
- **المنهج التحليلي:** كما سنعتمد هذا المنهج لتحليل المعاهدات والاتفاقيات المنعقدة بين كل من البلدين، كما نحتاجه في تحليل مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب وخلال تأزم العلاقات والذي يفيد دراسة المادة العلمية لمعرفة مصير العلاقات الجزائرية المغربية.
- ووظفنا المنهج الاستدلالي أحياناً من أجل استنباط الحقائق ومعرفة موقف كلاً من البلدين.

❖ **محتويات البحث:**

يحتوي البحث هذا على فصلين تسبقهما مقدمة وفصل تمهيدي وصولاً إلى استنتاج ثم فهرس.

كانت البداية لانجاز دراستنا بفصل أولـ، تطرقنا فيه الى دراسة العلاقات الجزائرية المغربية من إستقلال كل من البلدين الى غاية منتصف القرن العشرون، مع التركيز على أهم المحطات، وكان الهدف من ذلك هو ابراز التحول الذي شهدته العلاقات في نهاية القرن العشرون، وقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين تطرقنا في الاول

الى مواقف كلاً من البلدين من النزاع متطرقين الى مبدأ الحق من طرف المغرب ومبدأ الحق من طرف الجزائر، وعالجنا في الثاني حرب الرمال 1963م بين الجزائر والمغرب وبعدها مبادرات التسوية بين البلدين.

وتناولنا في الفصل الثاني العلاقات الجزائرية المغربية أثناء وصول هواري بومدين الى الحكم والهدف من هذا هو معرفة مصير هذه العلاقات مابين 1965-1978 وقد قسم بدوره الى مبحثين، الأول تناولنا فيه انقلاب هواري بومدين على ابن بلة، وتوتر العلاقات بين البلدين بسبب الحدود والثاني عالجنا فيه اتفاقية الحدود بين البلدين وغلق الحدود واتهامات المغرب ضد الجزائريين.

أما الفصل الثالث فحاولنا من خلاله تغطية قضية الصحراء الغربية وعلاقتها بتأزم العلاقات الجزائرية المغربية، وتناولنا بذلك ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى التطور التاريخي لقضية أو مشكلة الصحراء الغربية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى موقف كل من الجزائر والمغرب من مشكلة الصحراء الغربية وذلك من خلال ابراز الحجج والبراهين لإثبات موقفهما من القضية، وفي المبحث الثالث عالجنا مساعدة الجزائر لجبهة البوليساريو وإعلان الجزائر عن تأسيس الجمهورية الصحراوية وانعكاسها على العلاقات بين البلدين.

❖ صعوبات الدراسة:

واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة عدة صعوبات هي:

- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع المتخصصة في الموضوع وخاصة بالنسبة لهذه الفترة.
- لقد كانت فترة الدراسة لهذا الموضوع قصيرة مما تعذر علينا التعمق بشكل كبير في بحثنا لأنه يدرس فترة زمنية طويلة وأحداث مهمة وكثيرة.
- صُعوبة تناول هذه الموضوع بحياد وتجرد من الذاتية، خاصة وأن الموضوع يتناول الجزائر كجزء لا يتجزأ من أطراف النزاع، حيث يجد الباحث نفسه يشعر بالانتماء إلى القرارات ومواقف بلده بوطنيته، لكن

استجابة لمتطلبات البحث العلمي التي تتطلب النزاهة والموضوعية والحياد، فقد حاولنا قدر المستطاع أن نكون موضوعيين بعيدين عن التحيز والانقياد وراء العواطف الذاتية.

ومع كل ذلك فقد حاولنا تجاوز هذه الصعوبات من خلال توجيهات كل من ساعدنا في هذا البحث.

❖ المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع اهمها:

- مصدر لعبد الهادي بوطالب، "نصف قرن في السياسة"، الذي تناول قضايا هممت تاريخ المغرب منذ الخمسينيات الى نهاية القرن العشرين، وأن الكتاب لم يرد على شكل سرد متواصل، بل هو عبارة عن حوار صحافي، أي سرد مبني على السؤال والجواب وكذلك إبرز أهم النصوص القصيرة وبعض الصور، وكانت معطياته التي آثارها حول قضية الحدود مستقاة من مصدر القرار، وما يلاحظ على مذكرة عبد الهادي بوطالب أنها توقفت عند وقائع 1970 بخصوص ملف الحدود دون الإشارة إلى اتفاق 1972، كما أن الكاتب وفانا بملاحظاته حول القرارات التي اتخذت بشأن هذه القضية.
- كتاب لزكي مبارك، "أصول الأزمة في العلاقات الجزائرية المغربية"، يوشك الكتاب أن يكون مجموعة من الوثائق الهامة والنصوص النادرة والشهادات المؤثرة والصور التاريخية، فقد جمع الكاتب منها عدداً كبيراً أغنى كتابه وجعله مصدراً ومرجعاً لكل من يريد فهم ما جرى بين المغرب والجزائر، وقد استحضر الكاتب مسألة الحدود في سياق الحديث عن العلاقة بين الجزائر والمغرب أيام حكم الرئيس أحمد بن بلة فوقف عند المحطات الكبرى التي تحكمت في هذه العلاقة، وفي مقدمتها مسألة الحود وما ترتب عنها من توتر بين البلدين، ويتبيّن لنا من خلال المعطيات التي آثارها حول مسألة الحدود أنه في غالب الأحيان ينقل إلينا ما كانت تروجه الصحافة أيام التوتر بين المغرب والجزائر، وما هو مدّون في بعض المراجع المغربية.

الفصل الأول: القضايا الخلافية بين الجزائري المغرب في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة

المبحث الأولـ: نشوب الصراع وتضارب المواقف

- ❖ المطلب الأولـ: موقف الجزائر من قضية الحدود
- ❖ المطلب الثانـي: موقف المغرب من النزاع الحدودي

المبحث الثاني: المواجهة العسكرية ومبادرة التسوية

- ❖ المطلب الأول: حرب الرمال 1963م
- ❖ المطلب الثاني: تسوية النزاع بين البلدين

الفصــل الأول: القضـايا الخلافية بين الجزائر و المغرب في فترة حكــم الرئيس أحمد بن بلة

وسنركز جهودنا في هذا الفصل من الدراسة بعد إعطاء نبذة حول التاريخ القديم للعلاقات على فترة هامة، وهي أثناء استقلال كلا من البلدين، حيث أخذت العلاقات منحًا جديدًا بعد خروج المستعمر الفرنسي الذي كان عاملاً أساسيًا في بعث التعاون والتلاحم بين الشعبين، وهو ما غطى على بعض الأمور التي كانت محل خلاف.

لكن بعد استقلال الجزائر مباشرة، برزت هذه القضايا وأثيرت بشكل رسمي، إضافة إلى تطورات أخرى، ليعرف مسار العلاقات مرحلة جديدة : كلا الدولتين ذات سيادة ولها سلطة القرار، وبالمقابل قضايا خلافية تتطلب التسوية.

أن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب يعد من أكبر الأشكال المرضية التي ميزت المنطقة المغاربية في بداية الستينات، وأن هذا النزاع لم يبقى في حالته الكامنة، وإنما تم التعبير عنه بالأساليب العنيفة في شكل حرب محدودة عرفت باسم حرب الرمال.

إن بروز النهج الخلافي و النزاعي بدل النهج التعاوني، واللجوء إلى العنف بدل الاخوة واستعمال الوسائل السلمية للتسوية، وكل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والمواقف والأهداف التي يدافع عنها كلا من البلادين.

وسنحاول انطلاقاً مما سبق وصف الحالة النزاعية بعرض نشوء وتطور الصراع، وتفسير هذه الحالة من خلال بروز النزاع الحدودي المؤسس على الإختلاف الحاد بين تصورين أو موقفين: تصور قائم على مبدأ الحق التاريخي، وتصور آخر قائم على مبدأ قدسية الحدود، وكيف أن تضارب المواقف أدّى إلى نزاع مسلح دون المرور على مراحل التسوية السلمية المعروفة في أي نزاع حدودي.

المبحث الأولـ: نشوب الصراع وتضارب المواقف

المطلب الأولـ: موقف الجزائر من قضية الحدود

يعود أصل التصور الجزائري للحدود الموروثة عن الاستعمار من المبادئ التي تمسكت بها الجزائر، فالاتجاه الداعي إلي الحدود الموروثة كان الأقوى وأيضا تفاعلها بقوة قبل تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت مبدأ من أحد المبادئ المؤسسة لها، والتي تم تأييده رسميا في أول مؤتمر قمة تعرفه المنطقة العربية منذ قمة انشاص، التي قادت الى إنشاء الجامعة العربية، وعرفت هذه القمة،التي ترأس الوفد الجزائري فيها الرئيس أحمد بن بلة، نشاطاً جزائرياً معتبراً[1]، كما تميزت بوضوح التقارب الشديد بين الرئيس الجزائري والرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر[2].

وقد نظرت الجزائر لتلك الأراضي على أنها من مخلفات الاستعمار الفرنسي وطالب بعدم المساس بالحدود التي رسمها الاستعمار الأجنبي بالاستناد لمؤتمر باندونغ المبرم في 1955م.[3]

إن دفاع الجزائر عن هذا الإرث الاستعماري مرتبط بالدفاع عن الدولة الجزائرية، ولهذا فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي إلى جعل قضية الحدود أهم الأهداف لسياستها الخارجية، قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس المبادئ التي تكرس المحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث أن إعلان الحكومة الجزائرية عام

([1]) محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين...وذكريات اخرى، ط1، دار إقرأ للنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ /1995م، ص161.

([2]) **جمال عبد الناصر حسين:** (15يناير 28 – 1918 سبتمبر 1970) هو ثاني رؤساء مصر، تولى السلطة من سنة1956 ، إلى وفاته سنة 1970 ، وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو1952 ، التي أطاحت بالملك فاروق، (آخر حاكم من أسرة محمد علي)، والتي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في حكومتها الجديدة .وصل جمال عبد الناصر إلى الحكم عن طريق وضع (محمد نجيب) الرئيس حينها تحت الإقامة الجبرية، وذلك بعد تنامي الخلافات بين نجيب وبين مجلس قيادة الثورة، وتولى رئاسة الوزراء ثم رئاسة الجمهورية باستفتاء شعبي يوم 24 يونيو1956.

([3]) بوزرب رياض، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008، ص.59

1962م تضمن أن الحدود ينبغي أن تكون قائمة حسب ما خططته القوى الاستعمارية وهذا ما أكده الرئيس بن بله في كلمة ألقاها في بشار في 3 أكتوبر 1963 حيث قال:"ان حدود الجزائر هي الحدود التي تركها الاستعمار"[1]

وبالتالي فقد عملت الجزائر على تكريس وترسيخ هذا المبدأ في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وهو ما جعل المغرب تطالب بأراضي تندوف وبشار، بالخصوص استنادا إلى الموقف أو التصور الذي لجأت إليه الجزائر في الرد على الحجج المغربية فيما يخص الاتفاق المغربي مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المبرمة في 06 جويلية 1961م بخصوص تحديد الحدود.[2]

وقد اعتبر الجزائريون أن بروتوكول 1961 لا يكتسي أي أهمية، لأنه لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي، فما هو مجرد بلاغ بعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد، كما أن المسؤولين الموقعين على الاتفاق لم يبقوا في السلطة بعد حصول الجزائر على استقلالها[3].

بتغير الأوضاع السياسية في الجزائر وذلك بانسحاب أعضاء الحكومة المؤقتة بعد أزمة 1962 اعتبرت حكومة بن بله نفسها غير ملزمة باحترام التزامات هذه الأخيرة وأعلنت عن تبنيها لمبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، خاصة وأن التمسك ببروتوكول 1961م يشكل اعتداء على الاستقلال الجزائري، الذي تأخر بسبب مسألة الصحراء لأنه لم يكن مقبولا التخلي عن أي جزء من أراضي الجزائر[4].

([1]) محمد رضوان: المرجع السابق، ص89.

([2]) نفسه، ص178.

([3]) كفيسي نجلاء، **العلاقات الجزائرية المغربية أفاقها واقعها تطورها ومستقبلها1963-1994**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012-2013، ص20 .

([4]) بوزرب رياض، المرجع السابق، ص60.

المطلب الثانـي: موقف المغرب من النزاع الحدودي

إن موقف المغرب من قضية الحدود متصل بصورة وثيقية بالأفكار السياسية التي نادى بها علال الفاسي[1] المغرب «زعيم حزب الاستقلال المغربي، ففي خطاب ألقاه بتاريخ 18 جوان 1956 بطنجة أكّد فيه أن: سيواصل الكفاح إلى غاية استرجاع كل شبر من أراضيه في الصحراء الخاضعة للاستعمار الإستعمار الإسباني أو الحدود «الصحراء الخاضعة للاستعمار الفرنسي، والتي تشمل تندوف، توات، القنادسة، وموريطانيا» مبرّراً بأنّ) بالسنغال» وحدد خريطة المغرب saint louisالحقّة للمغرب تصل إلى أقصى الجنوب، إلى غاية سان لويس (الكبير[2]، التي تضم في أجزائه بلاد شنقيط موريتانيا حالياً ،بشار وتندوف (التابعة للسيادة الجزائرية) وجزء من مالي وسنغال وسبته و مليلة (الخاضعان للسيادة الإسبانية) وكذلك إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[3].

وكان موقف المغرب يرى بأن هذه المناطق التي نادى بها علال الفاسي ،هي تاريخياً امتداد للسيادة المغربية، ولهذا تمسك المغاربة بمبدأ الحق التاريخي، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار الفرنسي، "وتجسد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثتها في19 سبتمبر 1963 للإنضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية ،ولا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كإعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخلياً من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا"[4]، فطالب المغرب بالأراضي التي اقتطعتها فرنسا منه وضمتها لمستعمرتها الجزائر مستنداً لخريطة المغرب الكبير التي نشرها

([1]) **علال الفاسي**: علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري ولد 20يناير 1910م توفي في 1974، سياسي واديب مغربي، هو زعيم حزب الاستقلال المغربي والحركة الوطنية المغربية. لمزيد من المعلومات عن علال الفاسي، أنظر: محمد السلوي أبو عزام، **أسرار وحقائق عن علال الفاسي**، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1981.

([2]) الطاهر بلخوجة: **الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر**، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 1999م، ص212

([3]) إسماعيل معراف غالية: **الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص44

([4]) عمر سعد الله: **القانون الدولي للحدود**، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص96

علال الفاسي في 07 يوليو 1956م، والتي تستند على ما تقول المغرب حقائق تاريخية ترجع إلى ما قبل الإستعمار الفرنسي للجزائر حينما كانت هذه الأخيرة تحت الحكم التركي.[1]

إن هذا الموقف أقر بعدم إعتراف المغرب بمبدأ إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار وهو ما جعلها في مواجهة مسلحة أولى من نوعها أمام الجزائر تمثلت فيما يسمى بحرب الرمال 1963م[2].

إن وجهة النظر المغربية قائمة على تصور إسلامي للحدود بمعنى أنه تصور أو رأي مبني على أساس الإنتماء الديني، وأن الحدود المغربية عليها أن تخطط على أساس وجود فئات بشرية تدين بالولاء للسلطان المغربي، ولا تحدد على أساس إقليمي جغرافي، المستوحى من بعد ديني أي ان السلطان هو أمير المؤمنين وبالتالي فإن كل المناطق التي تضمنتها خريطة المغرب الكبير بما فيها الأراضي الجزائرية هي أراضي مغربية تحكم التاريخ والولاء للسلطان المغربي لا بحكم خضوعها للإدارة المركزية المغربية[3].

يعتبر الموقف المغربي المرتبط بالحقوق التاريخية والمبنى على قاعدة البيعة هو أساس الاحتجاج المغربي في نزاعه مع الجزائر للمطالبة بالأقاليم المغربية، إلا أنه يبقى تصور ضعيف أمام أحكام القانون الدولي لإثبات تبعية هذه الأقاليم إلى السيادة المغربية لهذا توجه الاهتمام المغربي لتحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لدعم تصورهم وقد ركزوا على نص البروتوكول الذي أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة المؤقتة في 06 جويلية 1961م[4].

([1]) قام علال الفاسي بإعداد هذه الخريطة ونشرها اثناء تواجده في منفاه بالقاهرة، انظر الملحق رقم 02، ص72.

([2]) محمد عوض اهزايمة، **قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**، دار الحامد، ط1، عمان2007، ص130.

([3]) محمد رضوان، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونيه** ،الجزائر، إفريقيا الشرق، 1999، ص96.

([4]) محمد رضوان، المرجع نفسه، ص44.

لقد نص الإتفاق السري،[1] الذي وقع من طرف الحسن الثاني وفرحات عباس[2] على ما يلي:

ـ تؤكد حكومة المغرب مساندتها غير المشروطة للشعب الجزائري على كفاحه من أجل الاستقلال ووحدته الوطنية.

ـ تعترف من جهتها الحكومة المؤقتة الجزائرية بأن المشكل الحدودي الناشئ عن تخطيط الحدود المفروض تعسفاً فيما بين القطرين، سيجد له حلاً بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

إن المغرب قد اتخذ هذا الاتفاق على أنه إقرار جزائري، وأن للمغرب حقوق على جزء من أراضي الجنوب الجزائري، ولهذا وجب التزام الحكومة الجزائرية المؤقتة بنص الاتفاق والوفاء بالعهد الذي أعطاه الجانب الجزائري.

وفي الزيارة التي قام بها الملك المغربي الحسن الثاني إلى الجزائر في 1963م أعاد طرح قضية الحدود وذكير الرئيس أحمد بن بله[3] بإتفاقية الوعد 06 جويلية 1961م، المبرمة مع الحكومة المؤقتة[4]، فكان رد الرئيس بضرورة تأجيل القضية إلى أين يصبح للجزائر إطار دستوري تتعامل من خلاله مع هذه القضية إلا أن الرد الجزائري الرسمي من

([1]) يتبين أن المعاهدة تمت بدون موافقة جيش التحرير الوطني، انظر نص المعاهدة في الملحق، رقم01، ص71.

([2]) **فرحات عباس**: زعيم وطني و رجل سياسي جزائري، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير الجزائرية، أول رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1958 إلى 1961، تم إنتخابه عند استقلال الجزائر رئيسا للمجلس الوطني التشريعي ليكون أول رئيس دولة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،توفي 23 ديسمبر 1985.

- ([3]) **أحمد بن بلّة**: ولد في 25 ديسمبر 1916، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 15 أكتوبر 1963 إلى 19 يونيو 1965 ناضل من أجل استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام 1954 واندلا ع الثورة التحريرية .فاعتبر «رمزاً وقائدا لثورة أول نوفمبر ...وزعيمها الروحي، «وبعد الاستقلال أصبح أول رئيس للجزائر المستقلة حتى انقلب عليه وزير الدفاع هواري بومدين (لتوسع اكثر انظر: روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب).

([4]) عكاشة برحاب، **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر**، ط1، دار أبي رقاق للطباعة والنشر، 2003، ص160.

هذه الإشكالية كان قد تجسد من خلال ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في ماي 1963م القاضي بالإبقاء على الحدود الموروثة عن الاستعمار[1]، ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بتصريح بن بله الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم [2].

وما يمكن ان نخلص إليه هو أنه بعد استقلال الجزائر مباشرة برز النزاع الحدودي المؤسس على الاختلاف الحاد بين تصورين او مفهومين، الذي يدافع عنه كلا من الطرفين المغربي والجزائري، وبالتالي مرجعية كل طرف في إضفاء الشرعية على موقفه وتبرير مطالبه، فالجانب الجزائري يدافع عن موقفه استناداً إلى مرجعية قانونية أساسها الاحتكام إلى مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومنه فان الحدود الجزائرية هو اعتداء على مكتسبات الثورة، في حين أن الجانب المغربي ينظر إلى مسألة الحدود من زاوية حقه التاريخي المدعم بسند ديني، ومنه فالأراضي الواقعة غرب الصحراء الجزائرية هي أراضي مغربية بالضرورة، وهذا كله حول إشكالية الحدود بين الجزائر والمغرب هو الذي شكل المرحلة الأولى للنزاع، حيث أن لكل طرف وجهة نظر فهناك مبدأ الحق من طرف المغرب ومبدأ الحق من طرف الجزائر، فكل دولة دافعت عن حقها وذلك بتقديم أدلة وبراهين لإثبات شرعية حدودها، وأن هذه المبررات هي التي شكلت أساس احتجاج كل طرف، حيث أن كل طرف يحاول التأكيد على شرعية تصرفاته وعدم شرعية تصرفات الطرف الآخر، وان التضارب الحاد بين هذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين يعبّر بالأساس عن مشروعين متضاربين، مشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة، ويهدف إلى بناء الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الاراضي الموروثة، ومشروع مغربي يبحث عن تحقيق الاستقلال التام باسترجاع حدوده التريخية لبناء المغرب الكبير.

([1]) زكي مبارك، **أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية (نصوص، شهادات، وثائق، صور)**، ط1، الرباط، دار أبي رقراق، 2007، ص273.

([2]) غيلاني السبتي،علاقة **جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثنا ء ثورة تحريرية الجزائرية (1954 – 1962)**، رسالة دكتورا، قسم التاريخ–جامعة باتنة، ص120.

إلا أن النزاع بين البلدين تطور، ليصل إلى أعلى المراحل شدة وهي الحرب التي تعبر عن ذروة التنافس بين دولتين، في مواجهة عسكرية مسلحة تكبد فيها الطرفان خسائر فادحة وهذا ما سنتطرق إليه في خطوات البحث التالية.

المبحث الثاني: المواجهة العسكرية ومبادرة التسوية

المطلب الأول: حرب الرمال 1963م

عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مد وجزر وصلت إلى حد الاشتباك المسلح، إذ أن من أهم عوائق التقارب الحقيقي والتعاون الفعلي عن طريق التكامل والإتحاد المغربي تتمثل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق وقد كانت هذه المشكلات من أثار المرحلة الإستعمارية فقد ورثت البلدان المغاربية حدوداً متفجرة بفعل التقسيم الاستعماري بحيث أن فرنسا اعتبرت الجزائر جزء من إمبراطوريتها لذا راحت تستحوذ على جزء من الأراضي التونسية والمغربية لضمها إليها أي إلى التراب الجزائري وتركت المناطق الصحراوية مجرد مراعي لسكان البلدين من غير تحديد تبعيتها لأي سلطة مع أن هؤلاء السكان يدينون بالولاء لسلطان المغرب[1].

كانت فرنسا قد أبرمت اتفاقية لآلة مغنية حول الحدود مع المغرب 18 مارس1845 وتضمنت 7 نقاط رئيسية يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

- ستبقى الحدود كما هي وكما كانت سابقا بين المغرب وتركيا بدون تعديل
- لا يمكن لأي دولة ان تقوم بأعمال إنشائية على الهوامش الحدودية كما لم يكون هناك أي تحديد لهذه الحدود بالحجارة.

([1]) محمد العربي المساري، برنامج تلفاز في الجزيرة، (**أرشيفهم وتاريخنا**)، استجواب.

- قام المفاوضان بترسم الحدود بواسطة الأماكن التي تعبر من خلالها كما لو أنها خط مرسوم عبر الجبال والوديان حتى الصحراء جنوبا والمتوسط شمالا[1].

وقد نشأت مشكلة الحدود الجنوبية بين المغرب والجزائر منذ عام 1950 عندما ضمت سلطات الإستعمار الفرنسي منطقتي بشار وتندوف إلى الأراضي الجزائرية في حين طالب المغرب بعد إستقلاله سنة 1956 باسترجاع المنطقتين[2]، ولم تلتفت فرنسا إلى المطالب المغربية، وبادرت في 1957م بإقرار منظومة إدارية جديدة للصحراء واقترحت على المغرب بدء مفاوضات لحل الإشكال الحدودي، لكن محمد الخامس رفض العرض الفرنسي وأصر على حل المشكلة مع الجزائريين بعد استقلال الجزائر عن فرنسا[3].

وفي هذا السياق قامت الحكومة المغربية(الحسن الثاني) والحكومة الجزائرية المؤقتة (فرحات عباس) إلى عقد اتفاقية سرية لتسوية الحدود المغربية الجزائرية (9سبتمبر1961)[4].

فقد نصت هذه الإتفاقية على أن المغرب سيساند الشعب الجزائري في معركته ضد الاستعمار، والدفاع عن وحدته الوطنية وسيعارض أي تقسيم للتراب الجزائري، وبالمقابل تعترف الحكومة الجزائرية بأن مشكلة الأراضي التي أقرت فرنسا حدودها بصفة جائرة سيوجد لها حلاً بواسطة المفاوضات بين الطرفين[5].

([1]) انفيلا هرناتدزمورنيو، برنامج تلفاز في الجزيرة، (**أرشيفهم وتاريخنا**)، استجواب.

([2]) عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية**، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر،ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009، ص523.

([3]) عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص160 .

([4]) مراد دعسوقي، **البعد العسكري للنزاعات العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد111، 1993، ص196

([5]) علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، بيروت، دار الحكمة، 1980، ص 238.

وكانت غاية فرنسا من مقترحها هو وقف دعم المغرب المستمر للثورة الجزائرية حيث كان المغرب يوفر إمدادات السلاح للثوار وهو ما كان يقض مضجع الاحتلال الفرنسي[1]

لكن بعد استقلال الجزائر ظهرت مجموعة من التطورات على أرض الواقع، بحيث قامت الحكومة المغربية بمطالبتها بتنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجانبين، لكن تعذر عليها ذلك، بسبب تغير المواقف الجزائرية التي أصحبت ترى بأن الاتفاقية المبرمة لم تعد صالحة، بحيث "يعتبر الرئيسيين الجزائريين، بن بله وهواري بومدين أن هذا الاتفاق قماش من ورق، لا قيمة له"[2]، وبالتالي أقرت الجزائر بان المغرب تجاهل مجموعة من الحقائق باعتبار أن الحقوق التاريخية لمغربية الأراضي قد تجاوزها الزمن، إضافة إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية اعتمدت مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي[3].

وبعد أن أصبحت الجزائر تتمسك بالأراضي التي تركتها فرنسا باعتبارها الحدود الأصلية المبرمة ليتشبث المغرب بدوره بحقه التاريخي في الأراضي المقتطعة.

من هنا برز بشكل جلي هذا النزاع، خصوصاً بعد هجوم القوات الجزائرية على مناطق تابعة للتراب المغربي ليدفع الحسن الثاني إلى إرسال برقية إلى بن بله: يقول فيها "ونضيف أن المغرب على استعداد لمواجهة جميع الاحتمالات وجميع الأوضاع بجميع الوسائل الملائمة"[4]

([1]) العايب أحسن، **البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962**، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر:1953، ص61.

([2]) احمد عصمان، برنامج إذاعة القناة الثانية المغربية (2m)، 19اكتوبر1999.

([3]) محيي الدين عميمور ، **مجلة أطياف مغربية**، العدد الثاني، يونيو، غشت 2008 ص 15.

([4]) عبد الهادي بوطالب، **نصف قرن في السياسة**، مطبعة النجاح الجديدة البيضاء، أكتوبر2001، ص14.

دخل الأشقاء (الجزائر والمغرب) في حرب دامية استمرت أسبوعين (من 19 أكتوبر الى 5 نوفمبر 1963) سمّيت بحرب الرّمال لوقوعها في الصّحراء، وجرت عدّة معارك بين الجيشين الجزائريّ والمغربيّ في حاسي البيضاء وعين تينفوشي وبوعرفة وبني ونّيف وتنجدوب وغيرها من المناطق، واستولى الجيش المغربيّ على بعض الأراضي الجزائرية[1].

بحيث في سبتمبر اندلعت حرب إعلامية بين البلدين تبادلا خلالها التهم حول القضية، حيث اتهم المغرب الجزائر بمساندتها للمعارضة المغربية (فرنسا)، كما قامت الجزائر في نفس الفترة باتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبائل الانفصالية[2].

وكانت بداية توتر العلاقات بين الطرفين عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالانضمام إلى المغرب مما دفع الجزائر للرد الفوري، الأمر الذي أدى حدوث صدامات مسلحة بين الجانبين انجر عنها 130قتيلا[3]، ليتطور النزاع حيث دخل الطرفان في مواجهة مسلحة مباشرة وهذا بتقدم قوات مغربية نحو جنوب تنجوب، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء وتنجوب[4].

وفي المقابل حاصرت الجزائر منطقة فجيج، لتتسع المعارك وتشمل حاسي البيضاء وتندوف من جهة، وفجيج من جهة أخرى وبذلك دخل النزاع مراحل جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة[5].

([1]) الطاهر زبيري، **نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري**، تحرير: مصطفى دالع، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ط1، 2011، ص42.

([2]) محمد رضوان، المرجع السابق، ص174.

([3]) علي الشامي، المرجع السابق، ص219.

([4]) محمد رضوان، المرجع السابق، ص175.

([5]) علي الشامي، المرجع السابق، ص223.

وكانت المرحلة الممتدة من 19أكتوبر لغاية 5 نوفمبر1963م مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق، تندوف[1]، بشار، في الجزائر ومنطقة عين فييج في المغرب، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات اسم "حرب الرمال"، وتجدر الإشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة المتنازع عليها بالإضافة إلى كون هذه المناطق غنية بالحديد والفحم، فهي بمثابة منافذ المغرب من أراضي موريتانيا التي كان في ذلك الوقت أحد أهم المطامع التوسعية المغربية[2].

قرر الملك الحسن الثاني إرسال وزير الإعلام عبد الهادي بوطالب إلى الجزائر، في حين أُرسلت قوات عسكرية إلى الحدود الصحراوية، وبعد فشل مهمة بوطالب في 10 تشرين الأول/ اكتوبر، تعددت الصدامات وأعلنت الحكومة الجزائرية التعبئة العامة للجنود القدامى وأدت وساطة العاهل الحبشي (الأثيوبي) في مؤتمر بامكو في 29- 30 تشرين الأول/ أكتوبر إلى اتفاق لوقف النار، على أن يجري وقف المعارك في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر على الساعة صفر، بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية وافريقية، ورغم إعلان وقف إطلاق النار، فقد استمرت المعركة بين الجزائر والمغرب حتى 2 نوفمبر حول عين فجيج. وفي 5 نوفمبر وقع وقف إطلاق النار حيث تأسست لجنة اجتمعت في بماكو وظلت تجتمع حتى سنة1964 حيث أقرت بان هناك فعلاً خلاف على الحدود بين المغرب والجزائر، وانتهت حرب الرمال على أساس الوضع الراهن[3].

([1]) **تندوف:** تقع في الجنوب الغربي للجزائر زهي منطقة رعوية تتكون من مقطعين "تين" وتعني المكان و"دوف" تعني الطواف (تينطوف)، أي مكان الطواف الذي يزوره الناس لاهمية التجارية والدينية فيها نباتات الصلح بكثرة ومن اشهر قبائلها: تجكانت والرقيبات وفيها حمادة توناسين وعرق تشاي وفيها العدد من الفرق الشيعية، (لتوسع اكثر انظر، خليف مصطفى غرايبة، **السياحة الصحراوية في الوطن العربي (الواقع والمأمول)**، ط1، دار قنديل للنشر، عمان، 2008، ص215.

([2]) عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية:2011-2012)، ص80 .

([3]) بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م**، تر؛صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2002، ص30.

المطلب الثاني: تسوية النزاع بين البلدين

إن توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية، بدءاً من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين، وكانت أول المحاولات الثنائية بين وزير الخارجية الجزائري (عبد العزيز بوتفليقة)[1] بنظيره المغربي (احمد رضا كديرة)[2] في 05 أكتوبر 1963م، من أجل وضع خطة لتسوية النزاع بين البلدين، وقد أسفرت محادثاتهما عن اتفاقية تضمنت النقاط التالية:[3]

- المواطنون في كل من الدولتين الموجودين في إقليم الدولة الأخرى، ويقيمون في المنطقة المتنازع عليها يمنحون حق المرور عبر الحدود.
- تتعهد الدولتان بعدم قيام أي من الطرفين بدعاية ضد الطرف الأخر ويؤكد ان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما.
- اتفق الطرفان على ضرورة التمهيد لإجراء مقابلة على مستوى الرؤساء من أجل وضع حد للنزاع[4].

([1]) **عبد العزيز بوتفليقة**: المدعو عبد القادر، ولد في 2مارس1937 بوجدة، التحق بالثورة في1957 عين عضوا في هيئة قيادة العمليات العسكرية بناحية الغرب ثم ضمن قيادة الأركان العامة ثم مجاهدا بالجبهة الصحراوية، بعد الاستقلال عين في المجلس التأسيس ثم وزيرا للشباب والسياحة، وعين وزيرا للخارجية في عهد بومدين، انتخب رئيسا للجزائر في 15 أفريل 1999. (ينظر: عمار بومايدة، **بومدين والآخرون، الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002، ص ص46-47).

([2]) **أحمد رضا كديرة**: (22 يونيو 1922 الرباط – 14 ديسمبر 1995م باريس) سياسي مغربي ومستشار الملك الحسن الثاني، تقلد عدة مناصب وزارية.

([3]) احمد العايب، المرجع السابق، ص62

([4]) عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص81

إلا ان الاتفاقية باءت بالفشل مع وقوع الاشتباكات عسكرية مجدداً وذلك يومي 08-09 أكتوبر 1963م، واستطاعت القوات المغربية ان تستولي على جزء من أراضي الجزائر[1].

ونتيجة لفشل الاتصالات السياسية بين الطرفين، وعدم تمكن الجزائر من استرجاع المناطق المحتلة، قامت بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة أيشن وهنا تفاقم النزاع مما أدى إلى تدخل الجامعة العربية في 19 أكتوبر 1963م لمحاولة إيقاف الحرب وذلك بعقد مجلس اجتماعي حيث أصدرت القرارات التالية:

- إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية بين البلدين.
- دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزها السابقة على وقوع القتال
- تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في فض النزاع[2]

إلا ان الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح وهذا ما أدى إلى فشلها في النزاع القائم[3].

وبعد فشل الجامعة العربية استطاعت الدبلوماسية الإفريقية ان ترفض وقف إطلاق النار بين البلدين وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري المغرب ببماكو*[4]عاصمة مالي في 29 أكتوبر 1963م، وكانت الخطوة الأولى باتجاه أعطاء النزاع طابعه الإفريقي من منطق أن النزاعات الإفريقية يجب أن يحل في إطار منظمة

([1]) محمد رضوان، المرجع السابق، ص223

([2]) احمد مهابة، **الحدود في المغرب العربي**، مجلة السياسة الدولية، العدد89، 1987، ص243

([3]) احمد العايب، المرجع السابق، ص63.

([*4]) **اتفاقية بماكو**: اتفاقية وقف إطلاق النار، انظر: احمد مهابة، **مشكلات الحدود في المغرب**، مجلة السياسة الدولية، العدد111، القاهرة، مركز دراسة الوحدة العربية، يناير،1993، ص242 .

الوحدة الإفريقية وحضر هذا المؤتمر رؤساء كل من الجزائر والمغرب، وقد توصل إلى قرار مشترك يتضمن نقاط أهمها:

- إيقاف القتال في منتصف ليلة 02 نوفمبر 1963
- تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلي الدول الأربعة المشاركة في المؤتمر.

الملك الحسن الثاني كان أكثر حكمة من قادة جيشه عندما وافق على وقف القتال والرّجوع الى الخطوط الأولى قبل بداية الحرب، والبدء في المفاوضات بشأن ترسيم الحدود، حيث توجّه زبيري مع بن بلة إلى مالي لمقابلة رئيسها[1] الذّي قام بوساطة لحل الأزمة بين الجزائر والمغرب.

وبعد وقف إطلاق النّار تمّ تبادل الأسرى بين الجانبين، حيث أسرت الجزائر نحو خمسين أسيراً مغربياً بينما أسر المغرب قرابة أربعين من الرجال، وفي نفس العام (1963) تأسّست منظّمة الوحدة الإفريقيّة الّتي أقرّت مبدأ الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار لتجنّب اندلا ع مزيد من الحروب بين الدول الافريقية.[2]

ويمكن القول أن العلاقات بين البلدين قد وصلت الى مرحلة من التصعيد في درجة النزاع وتطوره في صورة حرب محدودة، وان تضارب المواقف أدى الى نزاع مسلح دون المرور على مراحل التسوية السلمية المعروفة في اي نزاع حدودي، ووجود الآليات الدبلوماسية التي حركتها عدة أطراف من أجل التخفيف من شدة النزاع ومحاولة إيجاد طرق سلمية لتسوية ترضي الطرفين.

([1]) **موديبو كيتا**:) وُلِدَ في 1915 م باماكو وهو أول رئيس لجمهورية مالي والذي حكم بلاده ما بين 1960 و1968 وتوفي في 16 مايو 1977 في معسكر "دجوكوروني" للاعتقال وسط باماكو بعد تسميمه من قبل حراس المعتقل، كان من المنادين بالوحدة الأفريقية وأحد أكبر زعماء الاشتراكيين في قارة أفريقيا.

([2]) الطاهر زبيري، المصدر السابق، ص48.

خلاصـة:

وفي الأخير وما يمكن ان نستنتجه مما سبق هو ان الفرنسيون اقتطعوا أراضي من المغرب وألحقوها بالتراب الجزائري، وتركت مناطق صحراوية مجرد مراع لسكان البلدين دون تحديد تبعيتها لأي منهما رغم ان سكانها كانوا يدينون بالطاعة والولاء لسكان المغرب، وهذا الأمر قاد إلى خلافات متتالية بين المغرب والجزائر، طيلة قرن أو أكثر، وكان من نتائجها السيئة حرب الرمال التي اندلعت في أكتوبر/ تشرين الأول 1963م، وكانت الفترة الممتدة بين 1-5 أكتوبر 1963 فترة اشتباكات في ثلاث مناطق: تندوف كولومب بشار في الجزائر، منطقة فيجيج في المغرب، وبذلك دشن البلدان تاريخياً من المد والجزر والتوتر في العلاقات.

ولما اشتد التوتر بين البلدين، التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي في شهر أكتوبر 1963م، من اجل لوضع حد نهائي للنزاع الحدودي. وضع خطة لمحاولة تسوية النزاع بين البلدين، وخرجا بعقد اتفاقية

ويعتبر مؤتمر بماكو لتسوية النزاع الحدودي الجزائري المغربي، وخرج بقرار وقف القتال.

الفصل الثاني: إشكالية الحدود بين الجزائر المغرب في عهد هواري بومدين

المبحث الأول: الانقلاب العسكري وانعكاسه على العلاقات الجزائرية المغربية

- ❖ المطلب الأول: حركة 19 جوان 1965م واستقرار هواري بومدين في السلطة
- ❖ المطلب الثاني: تأزم العلاقات الجزائرية المغربية 1966-1968م

المبحث الثاني: تسوية النزاع الحدودي بين البلدين

- ❖ المطلب الاول: معاهدة الاخوة وحسن الجوار بافران 1969م
- ❖ المطلب الثاني: اتفاقية رسـم الحدود 1972م

الفصل الثاني: إشكالية الحدود بين الجزائر المغرب في عهد هواري بومدين

المبحث الأول: الانقلاب العسكري وانعكاسه على العلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الأول: حركة 19 جوان 1965م واستقرار هواري بومدين في السلطة

في 19 يونيو قام العقيد هواري بومدين[1] بالإطاحة بالرئيس أحمد بن بله عن رئاسة الجمهورية، وأصبح هواري بومدين رئيساً للدولة، بصفته رئيساً لمجلس الثورة، ثم كون حكومة جديدة برئاسته، وأمسك بمقاليد الأمور بكل سهولة،[2] وهو ما سمي آنذاك بالتصحيح الثوري[3]، أي تصحيح مسار الدولة للسير في الطريق الذي وضعته الثورة الجزائرية وتطبيق الحكم الجماعي وليس الفردي[4]، والذي كان محركه الرئيسي قيام الرئيس بإنشاء مليشيات عسكرية رأى أن يوازن بها قوة الجيش الوطني، ورأى بومدين آنذاك ان وجود قوتين مسلحتين تنتميان إلى قيادتين غير منسجمتين قد يكون باباً للحرب الأهلية، وهكذا أنهى تحالفه مع الرئيس برغم أن جيش التحرير هو الذي دعم وصوله إلى السلطة في الجزائر المستقلة[5].

ولقد شهدت العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر تطوراً ملحوظاً بعد الانقلاب الذي أجراه العقيد

([1]) **هواري بومدين:** هو محمد بوخروبة ابن الحاج ابراهيم بوخروبة، ولد32 اوت 1932م بدوار بني عدي بلدية عين لحساينية، من عائلة فلاحية فقيرة، نشأ نشأة دينية بدأ تعليمه لدى الكُتاب لحفظ القرآن الكريم، عين عضو بالهيئة الادارية لفرع الطلبة الجزائريين، في 27 ديسمبر 1978م، توفي بمستشفى باشا الجامعي عن عمر ناهز 46 سنة، ينظر:(محمد الصالح شيروف، **هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم**، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص23، ورشيد مصالي، **هواري بومدين الرجل اللغز**، تر:فاطمة الزهراء قشي و محمد الاخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص29).

([2]) محي الدين عميمور، **ايام مع الرئيس هواري بومدين ... وذكريات اخرى**، ط1، دار إقرأ للنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ/1995م، ص538.

([3]) مجلة افريقيا قارتنا، **شخصية العدد: الزعيم الجزائري هواري بومدين**، العدد الثالث، مارس 2013، ص2.

([4]) ابراهيم لونيسي، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص21-22.

([5]) لخضر بورقعة، **مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، دار الحكمة، 2000، ص192،191.

هواري بومدين وزير الدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بله، وأطاح بحكمه[1]، فمنذ ذلك التاريخ دخلت الجزائر في مرحلة جديدة تميزت بأنها أطول فترة من الاستقرار السياسي والبناء الاقتصادي في تاريخ ما بعد الاستقلال[2]، ولقد رسخ العقيد هواري بومدين فكرة التعاون المغربي ووصفها حلقة أساسية في المؤسسات الاقتصادية، وبهذا فقد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية مراحل من المد والجز لا ينتهيان، على العلم أن التطبيع الكامل بين المغرب والجزائر، يمثل شرط أساسي من شروط الاتحاد المغاربي[3].

كان السبب الرئيسي في انقلاب هواري بومدين على بن بله عام 1965م هو رفض بن بله لمحاولة إقالته من منصبه كوزير للخارجية، وكان عبد العزيز بوتفليقة من أبرز المرشحين لخلافة بومدين[4].

وصل هواري بومدين إلى الحكم في الجزائر، وتبنى موقف أكثر صلابة قائم على رفض أي مناقشة حول مسألة الحدود، ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق المساومة، والدفاع عن مكتسبات الثورة، والسيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تبادل الأسرى بين البلدين وتبادل السفراء، ووقف الحملات الدعائية وتشكيل لجنة فنية مشتركة تضم ممثلين عن كل من الدولتين لدراسة المشاكل المتنازع عليها[5].

كان أمل الرئيس هواري بومدين أن يقيم علاقات حسن الجوار وتعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي من أجل المساهمة في التقريب بين الشعوب، ويقول بومدين: "المغرب العربي لابد أن يُبنى في يوم من الأيام سواء يبنيه

([1]) أحمد منصور، **الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة**، الطبعة الثانية، دار الأصالة، الجزائر، 1995، ص21.

([2]) لطفي الخولي، **عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين**، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975، ص63.64.

([3]) وسيلة الواسع، المرجع السابق، ص

([4]) رابح لونيس، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة**، دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة، ص166

([5]) كفيسي نجلاء، المرجع السابق، ص25.

جيلنا أو تبنيه الأجيال القادمة.... فمصلحة أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم وتحتم عليهم أن يعملوا من أجل خلق مجموعة متكاملة منسجمة"[1].

كما عقدت إجتماعات مشتركة بين المغرب والجزائر أسفرت عن الاتفاق على عودة حرية تنقل الأشخاص والأموال بين البلدين وتعريض عن إصابة الضرر منهم، كما تمت في أكتوبر 1964م محادثات إقتصادية ومالية بين البلدين وفي نوفمبر 1964م تم الاتفاق بين الطرفين في الجزائر عن العمل على تدعيم التبادل التجاري بينهما وإلغاء الرسوم الجمروكية بالنسبة لبعض السلع الصناعية والزراعية، وهكذا توالت مظاهر تحسن العلاقات بين البلدين[2].

وتوالت الزيارات بين البلدين، وتحسنت العلاقات نسبياً، مما أدى بالجانبين إلى دعم هذه العلاقات والدفع بها إلى ما في خير الشعبين الشقيقين، وذلك بالبدء في حسم ملف الحدود بصفة نهائية.

ولما استولى الرئيس هواري بومدين على مقاليد السلطة في الجزائر سنة 1965 انبعث الأمل من جديد في المغرب حول مطالبه الترابية في مناطق التخوم[3].

([1]) سعد بن البشير العمامرة، **هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978**، قصر الكتاب، الجزائر، 1997م، ص141.
([2]) احمد مهابة، **مشكلات الحدود في المغرب**، المرجع السابق، ص244.
([3]) عكاشة برباح، المرجع السابق، ص173.

المطلب الثاني: تأزم العلاقات الجزائرية المغربية 1966-1968م

بعد مرحلة انفراج مؤقت، ظهرت بوادر الإنفجار، بحيث أدخل العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم، وهذا أن الأمر لم يجعل بعد ذلك من ظهور أسباب لتوتر العلاقات، بسبب مشاكل الحدود، خاصة بعد قرار التأميمات الجزائرية للمناجم، ففي 8 ماي 1966م أعلنت الجزائر تأمين مناجمها، ومن بينها منجم، (غار جبيلات) الواقع في المنطقة التي تطالب بها المغرب، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها التي احتجت على القرار الجزائري[1]، واعتبرته انتهاكاً لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية، الخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين وقامت المغرب بمنع تموين هذه المناجم من المنشآت المقامة على أراضيها وأوفد الملك الحسن الثاني مدير ديوانه انذاك (الطيب من هيمة) الى الجزائر لشرح وجهة نظر بلاده حول هذا التأميم الواقع في المناطق المتنازع عليها، الذي تعتبره المغرب منافياً لاتفاق قبول مهمة لجنة التحكيم الإفريقية، إلا أن الرئيس هواري بومدين اعتبر أن هذا التصرف من صميم السيادة لجزائرية على اراضيها، وهكذا تجددت الحملة الاعلامية المتبادلة بين الجانبين، كما اخترقت دوريات الدولتين حدود كل منهما الأخرى، بل إن الطرفين حشدا قواتهما في منطقة تندوف، وقد بعثت الجزائر بمساعدة رئيس أركان حرب جيشها لتهدئة الموقف وشرح نوايا الجزائر السلمية وبعثت المغرب بوزير العدل ووزير الخارجية بالنيابة الى الجزائر، حيث طلب الملك الحسن الثاني في رسالة للرئيس هواري بومدين، عقد جلسات لجنة التحكيم الإفريقية لبحث الموقف برمته فانعقدت في اديس أبابا في 26 يوليو 1966م، إلا أن اللجنة أحالت الأمر إلى البلدين للاتفاق على إيجاد حل، مما جعل المشكل يبقى قائما كما كان من أسباب بقاء التوتر بين البلدين بسبب مشاكل الحدود[2].

([1]) كفيسي نجلاء، المرجع السابق، ص25

([2]) احمد مهابة، المرجع السابق، ص244.

وهو ما صرح به مندوب الجزائر في الأمم المتحدة بضرورة اشتراك الجزائر في أي إجراء يخص الصحراء الغربية، مما اعتبرته المغرب يشكل تنسيقاً بين الجزائر وموريتانيا واسبانيا ضد المغرب، وقد اجتمعت لجنة التحكيم الافريقية في مدينة (طنجة) المغربية في 25 يناير 1967[1].

مما أدى الى توتر العلاقات من جديد من خلال التعبير عن الأشكال الكامنة للنزاع في شكل حرب باردة مغاربية من 1966-1968م، وقد وصلت العلاقة فيه إلى حدِ امكانية وقوع صدام عسكري بين البلدين، تمثلت في تجديد الحملات الدعائية بين الطرفين، إشتباكات حدودية وتأييد الخصوم السياسيين سمحت قمة منظمة الوحدة الافريقية المنعقدة بالجزائر (سبتمبر 1968) بإجراء لقاء بين الملك المغربي والرئيس الجزائري، وقد سمح ذلك بإعادة بعث الحوار من جديد

ولم يخل التوتر من صدامات عسكرية في 1967م أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة[2].

من خلال ما سبق نجد أن هواري بومدين قد نفذ إنقلابه على الرئيس أحمد بن بلة متهماً أياه بالإستبداد واحتكار السلطة وزرع الفوضى في الجزائر، ولهذا بعد رئاسته لمجلس الثورة والحكومة قرر تجميد كل ما انبثق عن سياسة أحمد بن بلة ووضع سياسة داخلية وخارجية جديدة، فاهتم ببناء دولة حديثة لكثرة أعماله، وهذه الإجراءات كانت تهدف إلى إقامة دولة قوية لا تزول بزوال الرجال كما كان يكرر دائماً، لهذا أبرمت الجزائر إتفاقيات تعاون مع موريتانيا سنة 1966، إلا ان المغرب دخل في صراعات معها حول الحدود، وتوترت العلاقات بينهما.

([1]) احمد مهابة، المرجع السابق، ص247.

([2]) علي الشامي، المرجع السابق، ص222.

المبحث الثاني: تسوية النزاع الحدودي بين البلدين

المطلب الاول: معاهدة الاخوة وحسن الجوار بافران 1969م

تعتبر هذه المعاهدة تثميناً لرغبة كل من الجمهورية الجزايرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية، في تقوية أواصر الأخوة والصداقة، وحسن الجوار التي تمليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين وبين الشعبين، وتلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الاخوية ودعمها في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية، على اساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة، حرصاً مهماً على المساهمة عن طريق علاقاتهما المتبادلة في بناء المغرب الكبير ووحدة الامة العربية، ودعم الوحدة الافريقية وتحقيق العدالة والسلم[1].

ورغبة من البلدين في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل الامور المتعلقة بتحقيق السلم، وكذا في مجابهة أي شكل من أشكال العدوان ووفقاً لبنود ميثاق الأمم المتحدة، وتأكيداً من البلدين بنجاح العلاقات الودية وكذا تقويتها، والتعاون المشترك بينهما يتفق ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين، واعتقاداً منهما بأن علاقتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف وكذا مبادئ ميثاق منظمة الامم المتحدة وكذلك جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية[2].

([1]) عبد الوهاب بن منصور، **مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة ووجدة وتلمسان**،ص260

([2]) عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص170

وعندها قرر كلاً من البلدين لهذا الغرض عقد معاهدة الحدود[1]، عقب زيارة الرئيس هواري بومدين الى المغرب، والموقعة في تاريخ 15 يناير/كانون الثاني 1969م[2]، وعين عنهما المفوضين الآتية أسماؤهما:

- معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- معالي السيد الدكتور أحمد الطيبي بن هيمة العراقي وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية.

وبعدما تبادلا وثائق تفويضهما التام وثبتت صحتهما[3].

وقد أدت هذه المعاهدة الى تهدئة الخلافات، بحيث نصت بعمومية شفافة على الأُخوة وحسن الجوار والتعاون المشترك لمدة 20 عاما، وتضمنت إحترام كل من البلدين لسيادة البلد الآخر، ووحدة ترابه وإمتناع كل طرف من التدخل في الشؤون الداخلية للأخر، وعدم اللجوء الى السلاح في معالجة القضايا العالقة أو المستجدة بينهما، غير ان النص سمح كالعادة لكل طرف بتفسيره كما يشاء فالجزائر تعتبره اعترافاً مغربياً بجزائرية تندوف، والمغرب يعتبره إقراراً جزائرياً بمغربية الصحراء[4].

إذ نصت المعاهدة في المادتان الأولى والثانية منها على ما يلي: "يسود بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية سلم دائم وصداقة متينة

([1]) **معاهدة الحدود**: هي كل اتفاق مكتوب يبرم بين دول متجاورة بقصد تعيين حدودهم المشتركة، وتتميز بكونها مكتوبة، يتم إبرامها من قبل الدول وحدها، تضع القواعد الأساسية لتعيين حدود دولية ثابتة ومستمرة. أنظر: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص93.

([2]) علي الشامي، المرجع السابق، ص223

([3]) حمداني ، **الخلاف بين الجزائر والمغرب يكمن اساساً في اختلاف الثقافة السياسية بشأن مسألة تقرير المصير**، 21 فبراير 2015، متاح على الموقع: http//localhost/aps-ouest.php? article26116

([4]) علي الشامي، المرجع السابق، ص223

وجوار مثمر ينبع من روح وضمير الاخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين ويهدف الى تشيد مستقبل مشترك، ويتعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين، وخاصة الميادين الإقتصادية والثقافية، مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي الجزائر والمغرب الشقيقين وتقوية الصداقة وحسن الجوار بينهما"[1].

ونص البند السادس على إحداث لجان ثنائية لبحث كل المشاكل العالقة بين البلدين واقتراح الحلول المناسبة لها[2].

غير أن المادة الثامنة أقرت بأن " تبقى هذه المعاهدة سارية المفعول لمدة 20 سنة ابتداء من تاريخ دخولها في حيز التنفيذ، وتجدد تلقائيا لمدة 20 سنة أخرى ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعار كتابي الى الطرف الآخر بالرغبة في إلغائها، وذلك قبل انتهائها بسنة[3].

وبطبيعة الحال كانت مسألة الحدود في مقدمة تلك المشاكل، ولذلك بعد لقاء ايفران منطلقاً لتسوية مشكلة الحدود بين البلدين[4].

([1]) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص260

([2]) عكاشة برحاب، المرجع السابق، ص170

([3]) عبد الوهاب بن منصور، المرجع نفسه، ص261

([4]) عكاشة برباح،المرجع السابق، ص170.

وحول نفس الموضوع صدر تصريح تلمسان المشترك الذي جمع بين رئيسي البلدين يوم 27 مايو 1970 م، وقد حضرها الأستاذ عبد الهادي بوطالب[1] بصفته وزيراً للخارجية[2].

وقد كان الرئيس هواري بومدين هو صاحب المبادرة في عقد هذا الإجتماع لتجاوز مشكلة الحدود الغربية وحلها عبر توجه عقلاني وتعاون إقتصادي موثق، يجعل من مشكلة الحدود قضية متجاوزة أو شأناً غير ذي موضوع[3].

وأثناء العودة إلى هذا البيان المشترك يتبين أنه صيغ في شكل عام حول حصول اتفاق بين الرئيس هواري بومدين والملك الحسن الثاني، مع التأكيد على إنشاء لجنة مشتركة[4] لوضع المعالم الحجرية على خط الحدود[5].

إذا كان البيان المشترك المغربي الجزائري لم يتطرق الى فحوى الإتفاق حول الحدود بتفصيل، فإن الملك الحسن الثاني قد أسرّ إلى وزير الشؤون الخارجية عبد الهادي بوطالب بمضمونه في حينه، وتضمن شقيْن:

الشق الأول: يتضمن تسليم المغرب للجزائر التراب المختلف عليه، وقيام الطرفين بوضع معالم حجرية على الحدود القائمة، بما يجعل من التراب المغربي تراباً جزائرياً.

الشق الثاني: فيقضي بإقامة شراكة مغربية جزائرية في منجم غار جبيلات الواقع فيما يسمى

([1]) **عبد الهادي بوطالب** :(23 ديسمبر 1923 فاس، 16 ديسمبر 2009 الرباط)، كاتب وسياسي وديبلوماسي مغربي .عين وزيرا للشغل والشؤون الاجتماعية عند تأسيس أول حكومة وطنية سنة 1955 ، ترأس مجلس النواب المغربي بين 1970 – 1971 في الولاية التشريعية الثانية.

([2]) عبد الوهاب بن منصور، المرجع نفسه، ص161

([3]) عبد الهادي بوطالب، المرجع السابق، ص209

([4]) وكان الجانب المغربي يتكون من السادة: إدريس السلوي (مدير عام للديوان الملكي) وأحمد العراقي (الوزير الأول) وأحمد العلوي (وزير الدولة المكلف بالإنعاش الوطني والصناعة التقليدية) وعبد الهادي بوطالب (وزير الشؤون الخارجية) والحاج محمد باحنيني (وزير الشؤون الإدارية الأمين العام للحكومة) ويوسف بن العباس (سفير المغرب بالجزائر) وعبد الوهاب بن منصور (مؤرخ المملكة) أما الجانب الجزائري فيتألف من السادة: عبد العزيز بوتفليقة (وزير الشؤون الخارجية) ورابح بيطاط (وزير الدولة المكلف بالشغل) وعبد السلام بلعيد (وزير التصنيع والطاقة) ومحمد بن يحي (وزير الأنباء) ونور الدين الدلسي (سفير الجزائر بالرباط).

([5]) عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص161

الترابي المغربي، ويتم تقاسم إنتاجه مناصفة بين البلدين، على أن يؤمّن المغرب للجزائر المرور عبر سكة حديدية لإفراغ الإنتاج في ميناء مغربي على المحيط الأطلسي لتصديره وتسويقه.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية رسـم الحدود 1972م

تثار مسألة الحدود بين المغرب والجزائر من حين لآخر على خلفية بعض الأحداث التي تقع على الشريط الحدودي، بإعتبار تلك الأحداث ناتجة عن تعيين وترسيم الحدود [2]بين البلدين ويستفاد منها ايضاً أن رسم خط الحدود لم يجد طريقة بعد إلى الحل، مما يترتب عنه غموض في بعض الأحيان، وهذا أمر مخالف لواقع الحال، وقد تمت اتفاقية تقسيم الحدود بين البلدين في 15 يوليو 1972 بين الرئيس الجزائري هواري بومدين والملك المغربي أنذاك الحسن الثاني، إلا أن هذا الامر لم يعلن انتهاء العداء[3].

كما أن أغلب عموم المواطنين يجهلون أن رسم خط الحدود بين البلدين قد حسم أمره بشكل نهائي كما نص يلي: " اتفق الطرفان المتعاقدان على ذلك الفصل السابع من المعاهد المذكورة، وقد تضمن الفصل المذكور ما الساميان على أن مقتضيات هذه المعاهدة تسوي نهائيا قضايا الحدود بين المغرب والجزائر"[4].

غير أن غالبية سكان الشريط الحدودي يجهلون هذا الواقع المترتب عن رسم خط الحدود بين المغرب والجزائر بناء على اتفاق مصادق عليه من طرف البلدين.

([1]) انظر نص البلاغ المشترك الجزائري المغربي أو نص المعاهدة في الملحق رقم03 ص73.

([2]) تعيين (أو تحديد)délimitation هي تلك العملية القانونية القائمة على بيان خط الحدود بين دولتين بتعبيرات لفظية، عن طريق معاهدة مثلاً، اما رسم (أو تخطيط) démarcation فمعناها العملية المادية القائمة على نقل تحديد الحدود المتضمن في معاهدة دولية أو حكم تحكيمي أو قضائي على الواقع. أنظر: عمر سعد الله، القانون الدولي للحدود، المرجع السابق، ص64.

([3]) عمر سعد الله، **الحدود الدولية النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص327.

([4]) عكاشة برباح، المرجع السابق، ص186.

وجدير بالذكر أن الحكومة الجزائرية كانت سباقة الى المصادقة على المعاهدة الخاصة برسم الحدود مع المغرب، حيث صدر أمر رئاسي يوم 17 مايو 1973م يقضي بالمصادقة على المعاهدة المذكورة ويأمر بنشرها في الجريدة الرسمية الجزائرية، وعرضت المادة الأولى من تلك المعاهدة توصيفاً للحدود الدولية بين البلدين سنة 1972 من خلالها الطرفان المتعاقدان الساميات، اتفاقهما على أن حدود الدولة القائمة بين الجزائر والمغرب، والممتدة من خط الطول 8 درجات إلى ثنية الساسي، وقد نص التصريح المغربي الجزائري الصادر بالرباط يوم 15 يونيو 1972 والذي يؤكد نهج سياسة حسن الجوار بين البلدين، وما يشد الانتباه هو توقيت تاريخ نشر المعاهدة من جانب الجزائري 15 يونيو 1973م، إذ يصادف ذكرى مرور سنة على التوقيع عليها بالأحرف الأولى بمدينة الرباط، إلا أنها ظلت مجمدة بسبب تماطل المغرب في المصادقة عليها ، حيث ينص الفصل الثامن منها على "أن يجري العمل بهذه المعاهدة عند تبادل وثائق المصادقة"[1]، وهو ما لم يتحقق إلا في يوم 14 ماي من سنة 1989م، وبعد مرور ثلاث سنوات صدر ظهير شريف بتاريخ 22 يونيو 1992 يأمر بنشر المعاهدة في الجريدة الرسمية المغربية.

قد يعود سبب تأخير المصادقة من الجانب المغربي إلى الشعور بالحيف، إذ ضمت إلى التراب الجزائري مناطق ومواقع مشهود بمغربيتها عبر الحقب التاريخية، وتأتي في صدارتها مدينة تندوف والقنادسة وبشار وبني ونيف بمحاذاة واحة فكيك...، ومن جانب آخر إن الرئيس هواري بومدين أوفد إلى الملك الحسن الثاني في شهر مارس 1975 مبعوثاً خاصاً يستعجله من أجل المصادقة على المعاهدة المذكورة، وكشف هذا المبعوث أن العاهل المغربي كان يخشى أن يثير ذلك انقسامات داخلية ، خاصة إذا ما طرحت المعاهدة أمام البرلمان المغربي من أجل المصادقة عليها، ورغم ذلك تعهد بالعمل على التصديق عليها[2].

([1]) **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد48، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الاولى 1393هـ / 15 يونيو 1973م.

([2]) أحمد الطالب الإبراهيمي، **مذكرات جزائري هاجس البناء 1965–1978**، ج2، دار القصبة، ص127.

وفعلاً تمت المصادقة على المعاهدة سنة 1989 من الجانب المغربي دون أن تمر عبر المؤسسة التشريعية المخولة بذلك، وهذا ما يطرح شرعية هذه المصادقة، وعلى الفور تم تبادل وثائق التصديق بالجزائر يوم 14مايو 1989م غير أن المعاهدة لم تنشر في الجريدة المغربية إلا في 1992م أي بعد مرور عشرون سنة على توقيعها بالرباط سنة 1972م[1].

وتبعاً لمصادقة الرئيس هواري بومدين على المعاهدة ونشرها في الجريدة الرسمية سنة 1973م، ومصادقة الملك الحسن الثاني عليها سنة 1989م، وتبادل وثائق التصديق في السنة ذاتها، ثم نشرت في الجريدة الرسمية المغربية سنة 1992م، تكون كل مراحل المسطرة الخاصة بتطبيق القوانيين والمعاهدات قد استنفذت، من إنشاء وتوقيع ومصادقة ونشر بالجريدة الرسمية، لكن اللافت للنظر أن هذه المعاهدة رغم أهميتها وأبعادها الخطيرة لم تقدم إلى البرلمان المغربي من أجل المناقشة والمصادقة، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن المعاهدة المذكورة غير نهائية وقابلة للمراجعة بناء على أن البرلمان لم يصادق عليها غير أن الحكومة الجزائرية سارعت الى تسجيل المعاهدة في الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة 102 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجاء هذا الإجراء طبقا لما نصت عليه المادة التاسعة من الاتفاق الخاص بالحدود بين البلدين سنة 1972م، وأن العاهل المغربي قد تجاوز هذه المرحلة بناء على ما يخوله له الفصل 31 من الدستور المغربي الذي نص على أن " يوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون[2].

([1]) عكاشة برباح، المرجع السابق، ص169-170

([2]) عز الدين شكوي، **المغرب العربي اليات الوحدة والتجزئة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 39، 1993، ص16-17

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول، أنه رغم هذه المفاوضات تبقى الأمور غامضة وغير محسومة في ظل غياب وثائق عن الإتفاقيات أو الحوارات ما بين سنوات 1969- 1972، ومهما يكن من أمر فإن الحسم في أمر الحدود كان بقرار سياسي من هذا الجانب أو ذاك.

وإن توقيع معاهدة افران 1969 م كانت بمثابة تمهيد لحل قضية الحدود، وكانت نتيجة هذه الإتفاقية تحسين الأجواء بين البلدين حيث حسم هذا الخلاف في تلمسان سنة 1970م، وبعد وسطات عربية وإفريقية وقّعت اتفاقية رسم الحدود في عام 1972م، في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين والملك الراحل الحسن الثاني، فسارعت الجزائر الى نشر مقتضياتها في 25 يونيو1973م الاّ أنّ الحكومة المغربية لم تنشر تلك المقتضيات سوى في شهر يولو1992م، لكن حالة اللاحرب و اللاسلم بين الجزائر والمغرب مستمرة إلى يومنا هذا.

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأزم العلاقات بين البلدين

المبحـث الأولـــ: أزمة الصحراء الغربية

- ❖المطلب الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية
- ❖المطلب الثاني: اطراف النزاع في الصحراء الغربية

المبحث الثاني: موقف الجزائر و المغرب من قضية الصحراء الغربية

- ❖المطلب الثاني: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية
- ❖المطلب الأول: موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية

المبحث الثالث: المساندة الجزائرية لجبهة البوليساريو واثرها على العلاقات بين البلدين

- ❖المطلب الاول: دعم الجزائر لجبهة البوليساريو
- ❖المطلب الثاني: تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب

الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأزم العلاقات بين البلدين

المبحث الأول: أزمة الصحراء الغربية

المطلب الأول: الجذور التاريخية لمشكلة الصحراء الغربية

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغربية مظاهر عدة تجمع البلدين إما بالتعاون والتنافس أو الصراع، ولعل ما يميز هذه العلاقات هو التنافس في مجالات معينة خاصة منها التنافس السياسي والتنافس على التسلح، وكذا التنافس الاكثر وضوحاً وتعقيداً وظهوراً هو قضية الصحراء الغربية[1] والتي لها الحظ الاوفر لتجمع بين البلدين في إطار صراع تنافسي.

شكلت منطقة المغرب العربي عبر تاريخها السياسي الطويل وحدة سياسية تتسع رقعتها الجغرافية أو تضيق حسب قوة السلطة السياسية أو ضعفها، وشكلت المنطقة مصدر الحياة الروحية والثقافية لسكان الصحراء التي يسكنها البدو الرحل من القبائل[2].

([1]) **الصحراء الغربية**: لقد أعطيت العديد من التسميات لهذا الإقليم، نذكر منه "ريودورو" Rio deoro، سوس الأقصى، والصحراء الاسبانية نسبة للتواجد الاسباني بالمنطقة من سنة 1884 حتى سنة 1975 والذي قسمها إلى ثلاث مناطق: الساقية الحمراء، إقليم واد الذهب إقليم طرفاية (ضم إلى المغرب 1958). أما اسم الصحراء الغربية فهو المستعمل في أغلب الكتابات الحديثة للتفاصيل حول تاريخ المنطقة ومختلف التسميات المعروفة للإقليم وتركيبته السكانية، أنظر: عبد الكريم الحمداوي، "**الصحراء الغربية بين واقع الانتماء وصراعات التوظيف السياسي**"، متاح على الموقع: www.elharakah.com/asahara almagribiah.doc

([2]) عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص121-122.

ترجع جذور أزمة الصحراء الغربية[1] التي تبلغ مساحتها 284 ألف كيلومتر مربع إلى عام 1965م، وتبلورت في منتصف التسعينات، وقام المغرب بضم الصحراء الغربية إلى أراضيه في عام 1976م عقب انسحاب القوات الإسبانية التي كانت تحتل المنطقة، ثم ظهرت على سطح الأجندة العربية والإفريقية اعتبارا من 27 فبراير 1976 م بإعلان جبهة البوليساريو ما تتمسك بها بأنه حقها في جمهورية صحراوية، ثم عرفت القضية طريقها إلى أجندة المجتمع الدولي بصدور أول تقرير قانوني يتناولها عن محكمة لاهاي " في 16 أكتوبر 1975 . وتوصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بوقف إطلاق النار بينهما عام 1991 ويستمر حتى الآن، وابتداء من نفس العام سعت الأمم المتحدة لإيجاد حل لتلك المشكلة، وأثمرت هذه المساعي فيما عرف باتفاق " هيوستن" عام 1997 م[2].

وقد بدأت المقاومة الوطنية في الصحراء الغربية لقوات الاحتلال الفرنسي والإسباني بعد عام واحد من خروج القوى الاستعمارية من المنطقة وما خلفه هذا الخروج من مشاكل حدودية ناتجة عن تقسيمه للمنطقة بين المغرب وموريتانيا وذلك بدون استشارة الجزائر عام 1974م[3]، تحت قيادة جيش التحرير المغربي الذي استمد عناصر قوته من قبائل الصحراء[4].

ونمت الحركة الوطنية الصحراوية في أحضان الحركة الوطنية المغربية، وقدمت فرنسا لإسبانيا من خلال قواعدها في موريتانيا والجزائر مساعدات وإمدادات عسكرية بهدف إيقاف زحف جيش التحرير المغربي نحو تحرير الصحراء والذي أنزل بالقوات الإسبانية خسائر كبيرة. وقد تشابكت قضية الصحراء الغربية مع مشكلة الحدود

([1]) تقع الساقية الحمراء ووادي الذهب (الصحراء الغربية) على ساحل المحيط الأطلسي بمواجهة جزر الكناري (الجزر الخالدات)، يحدها المغرب الاقصى شمالاً، وموريتانيا جنوباً، والجزائر شرقاً والمحيط الأطلسي غرباً، أنظر: عبد المالك خلف التميمي، **أضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقة**، تصدير:ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، ص244.

([2]) أحمد سيد أحمد، "**مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 150، أكتوبر 2002، المجلد 47، ص 126.

([3]) علال الأزهر، **الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، دار الخطابي، 1988، ص216

([4]) علي الشامي، المرجع السابق، ص7

المغربية الجزائرية في منطقة (تندوف) وأصبحت عائدية هذه المنطقة إلى الجزائر وعائدية الصحراء الغربية إلى المغرب[1].

تشكل الأساس التاريخي للأزمة بين البلدين خاصة وأن المنطقة مهيأة للإبتزاز السياسي وتوازن القوى الإقليمية والدولية الذي أخذت آثاره تطفو على السطح في بداية الستينات من القرن الماضي، وعكست هذه المشكلة تقاطع إستراتيجية البلدين بعد أن حاول المغرب تحييد موقف الجزائر كطرف في النزاع، إذ وقّعت معها اتفاق أثناء انعقاد قمة منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جانب آخر فإن الجزائر أخذت تشكك في مصداقية النوايا المغربية وتعمل على قيام كيان صحراوي يفصل المغرب عن موريتانيا[2].

في 31 أكتوبر 1975 قام المغرب بإحتلال بلدة أجديرية[3]، وذلك في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تنسحب تحت وقع الضربات التي وجهتها لها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث حتى قبل عملية الاجتياح المغربي، وتحديدا في 16 أكتوبر أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها الذي نص على أنه لا توجد أي روابط للسيادة الترابية بين أراضي الصحراء الغربية من جهة ومملكة المغرب أو مجموعة التراب الموريتانية من جهة أخرى، وأعلن عن التحضير لمؤامرة جديدة من قبل المغرب أطلقها في 6 نوفمبر 1975 بإصدار الملك الحسن الثاني[4] أوامر بعملية اجتياح للأراضي الصحراوية من خلال ما أسماه بـ" المسيرة الخضراء" بمشاركة 35 ألف

([1]) بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 62

([2]) صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، 1981، ص281

([3]) أجديرية: منطقة من مناطق الصحراء الغربية.

([4]) **الحسن الثاني**: هو محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هاشم بن محمد بن عبد الله الخطيب بن اسماعيل بن مولاي علي الشريف العلوي، ولد في الرباط يوم 9يوليو1929 حكم المغرب بين 1961-1999، ساهم رفقة والده في تحرير المغرب من الاحتلال الفرنسي ،دخل الحياة السياسية بعد وفاة والده ،توفي اثر نوبة قلبية، ينظر (الظهير الشريف ، "**الملك محمد الخامس ولاية العهد الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني**، مجلة دعوة الحق، العدد282، شعبان1411/مارس 1991).

مغربي بهدف الإستيلاء عليها[1].

كانت موريتانيا تطالب بالصحراء الغربية أيضاً، قبل وبعد حصولها على الاستقلال عام 1961، فقد أعلن المختار ولد داده[2] عام 1957م، "إن الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ من تراب موريتانيا الوطني، ويجب ان تنال الحرية "، وبدأت مطالبها الجدية بالصحراء الغربية بعد انتهاء مشكلتها مع المغرب واعتراف المغرب بها كدولة مستقلة.[3]

كان نظام "ولد داده" في موريتانيا يستولي على بعض مناطق الصحراء الغربية، مثل ما نصت على ذلك اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر والتي اقرت بخروج اسبانيا من الصحراء الغربية وتقسيمها الساقية الحمراء لمغرب ووادي الذهب لموريتانيا مقابل تنازل المغرب على سبتة ومليلة أو عدم المطالبة نهائياً لهما من اسبانيا[4].

لقد كان تخلي إسبانيا عن الإقليم بموجب إتفاقية مدريد عام 1975م وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والإستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر، قد جعل من إقليم الصحراء المغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار

في العلاقات المغربية عامة والعلاقات المغربية–الجزائرية خاصة، وأن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله

([1]) **المسيرة الخضراء:** وهي اسم اطلق على تطاهرة جماهرية ذات هدف استراتيجي نظمتها الحكومة المغربية في شهر نوفمبر عام 1975م لحمل اسبانيا على تسليمها اقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه.

([2])**المختار ولد داده:** الرئيس الموريتاني بعد فترة الاستقلال عن فرنسا.

([3]) المقدم إيغنا تيو فوينيني كوبو، **الصحراء الغربية (جذور تطور وآفاق نزاع لم يحل)**، تر: مصطفى الكتّاب، صحراء تايمز، 2011، ص6

([4]) عبد المالك خلف التتميمي، **اضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقة**، تصدير:ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، ص 264

مع الآخر، قد عقّد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو[1].

المطلب الثاني: أطراف النزاع في الصحراء الغربية

و لقد تعددت أطراف النزاع على منطقة الصحراء الغربية والتي يمكن تقسيمها إلى أطراف مباشرة وأطراف غير مباشرة:

❖ **الأطراف المباشرة** : والتي تمثلت في جبهة البوليساريو، والمغرب

- **البوليساريو**: التي تهدف إلى إقامة دولة مستقلة في إقليم الصحراء الغربية، وبدأ نشاطها العسكري إبان الاستعمار الإسباني، ولقد لقي الدعم من ليبيا والجزائر وقد انتشرت معسكرات التدريب الصحراويين في الدولتين[2].

تهدف هذه الجبهة إلى تحقيق الاستقلال التام للأراضي الصحراوية بإقامة دولة الصحراء المستقلة، ومنذ أن أعلنت اتفاقية مدريد في 1975م والبوريساريو تواجه معارك سرية دارت في الجزء الموريتاني من الصحراء تجاوزت نطاق الأراضي الصحراوية أحيانًا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية بما في ذلك الهجوم مرتين على العاصمة نواكشط، وتم التركيز في هذا على موريتانيا الطرف الأضعف لتكسير التحالف المغربي الموريتاني وبالفعل نجحت في ذلك، وبالرغم من أن جبهة البوريساريو فقدت الدعم والمساندة للحركات التحررية الثورية فإنها لا تزال الطرف الأهم في النزاع، كما فقدت كثيراً من أوراقها بعد تراجع الأنظمة اليسارية عن دعمعها

([1]) جيل بيرو، **صديقنا الملك** ،تر:ميشيل خوري ،ط1 ،دار ورد للطباعة والنشر ،سوريا،2002، ص257

([2]) اسماعيل معراف، **الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث الشرعية الدولية**، الجزائر، دار هومة، 2010، ص248

وانشغال الجزائر بنفسها، وهي تحاول الاستفادة من النزاع المغربي الاسباني، من الخطر الموريتاني التقليدي من المغرب، وهي لا تخفي ارتياحها لعودة الاهتمام الجزائري بالملف بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للحكم[1].

- **المغرب**: الذي يعتبر إقليم الصحراء الغربية امتداداً لها وجزءاً من سيادته غير قابل للتقسيم، ومن حيث الإمكانيات فالمغرب قوة هامة لها نفوذ هام في المحيط الإقليمي تنشد لعلاقة قوية مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وسعت لحسم النزاع عملياً بضم معظم الأراضي الصحراوية وهي لا تخفي قلقها من استفتاء لا يخضع لشروطها[2].

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956م وقع اتفاقية مع اسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفايا والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب[3]

❖ **الأطراف غير المباشرة**: والتي تتمثل في الجزائر وموريتانيا وليبيا،

- **الجزائر**: والتي ترى أن رغبة المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية توسعها على حسابها حيث أن الجزائر ذات الطابع الجمهوري والتوجه الثوري تعتقد أن ضم المغرب للصحراء هو دعم لأطماعه التوسعية في المنطقة وفي الجزائر، وأنه فيما سبق خاضت معه معارك في منطقة تندوف الحدودية، وتهدف الجزائر في هذا المجال إلى الحفاظ على توازن القوى مع المغرب من خلال مساندتها للبوليساريو هذا أدى الى إضعاف قوتها لجعلها تتخلى عن مطالبها في تندوف[4]، وكذا الدعم المباشر لجبهة البوليساريو، أما من حيث الإمكانيات، فالجزائر تعتبر الداعم التقليدي لجبهة البوليساريو حيث استطاعت أن تعبئ عدد كبير من الدول السارية لصالح البوريساريو، وضمت

([1]) عابد سارف، **أزمة الصحراء الغربية (حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)**، مركز الجزيرة الدراسات، 18 أبريل 2013، ص6-7

([2]) كرايسز جروب، **الصحراء الغربية (تكاليف النزاع)** ، تقرير الشرق الاوسط، رقم 65، 11 يونيو 2007، ص1

([3]) عبد الله هداية، **"مشكلة الصحراء الغربية"**، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد05، 1979، ص125.

([4]) محمد صادق صابور، **مناطق الصراع في افريقيا**، مصر، دار الأمين، 2006، ص143.

لهذه الجبهة غطاء سياسي وعسكري، مكنها من الصمود أمام الهجمات المغربية المتكررة، حيث انشغلت بنفسها ابان الأزمة الداخلية لكنها مازالت تملك دوراً في النزاع إلى حد الآن[1].

- **موريتانيا:** يقوم موقف موريتانيا من النزاع حول الصحراء على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان استقرارها الداخلي فهي تتخوف دائماً من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الذي تمثل موريتانيا جزءاً منها ودفعها هذا التخوف أحياناً إلى التحالف مع الجزائر وبالمقابل دفع الجزائر إلى الاعتراف بحق موريتانيا بالآقاليم الصحراوي بالذات في وادي الذهب حيث تؤكد موريتانيا على أن العلاقات العرقية والثقافية قوية بين القبائل الجنوبية الصحراوية والشعب الموريتاني[2].

لقد خرجت موريتانيا من الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية الجزائر مع حركة البوليساريو عام 1979 والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب بينهما وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى الصحراويين[3].

- **إسبانيا:** منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882م، حاولت اسبانيا ضم الصحراء اليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة واتبعت لتحقيق ذلك اساليب عديدة منها منح شعب الصحراء الجنسية الاسبانية وفتح باب الهجرة امام الاوربيين الى منطقة العيون، ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء الى الاسباب التالية:

1. التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على المستعمرات والذي نتج عنه تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ فكانت المغرب من نصيب فرنسا والمناطق الواقعة جنوبها من حصة اسبانيا.
2. ضمان حصول إسبانيا على مواقع عسكرية مهمة تعزز سيطرتها وانتشارها على الأراضي المغربية.

([1]) نفسه، ص145.

([2]) عبد الغني سعودي، "**مشكلة الصحراء الغربية –دراسة في خلفية الصراع وتطوره**"، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد14، ديسمبر 1978، ص165

([3]) ليلى خليل بديع، **أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب**، بيروت، 1997، ص21-22.

3. المشاكل الداخلية التي كانت تعيشها إسبانيا والإضطرابات أيام حكم الدكتاتور فرانكو، والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد.

4. تضارب مصالح القوى الأوربية وأهمية الموقع الجغرافي للمنطقة وتصارع القوى الداخلية عزز من التواجد الأوربي في شمال غرب إفريقيا من خلال العديد من الاتفاقيات.[1]

وأخيراً، يمكن القول استناداً على ما سبق طرحه، أن نزاع الصحراء الغربية يعتبر من أحد أقدم النزاعات في العالم وأكثرها إهمالاً، وأن الفاعلين على الساحة هم المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو.

ورغم الجهود برعاية الأمم المتحدة لإنهاء هذا النزاع، إلا أن كلاً من الطرف المغربي وجبهة البوليساريو ليسا لديهما النية للتنازل عن مواقفهم، ويبدوأ أن المغرب أكثر تشدداً تجاه الحل، بينما تتميز جبهة البوليساريو بقدر أكبر من المرونة، ويشير الواقع الحالي إلى استمرار النزاع دون حل لفترة قد تطول نتيجة تشدد الأطراف، وهذا ما يؤدي إلى حالة من الجمود وعجز الأطراف والمجتمع الدولي في الوصول إلى حل نهائي مقبول وعادل.

([1]) مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية**، دمشق، (د.د.ن)، 1998م، ص09.

المبحث الثاني: موقف المغرب والجزائر من قضية الصحراء الغربية

يدور النزاع في الإقليم بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وإسبانيا وحركة البوليساريو. وهناك أطراف أخرى تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء. وأن لكل طرف من أطراف النزاع مصالحه السياسية والاقتصادية ويقدم الأسباب والحجج التي تدعم مواقفه وفيما يلي استعراض مواقف أطراف النزاع كل من المغرب الدولة التي تطالب بمغربية الصحراء الغربية والجزائر التي تساند حق تقرير المصير.

المطلب الأول: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

تعتبر القضية الصحراوية هي إحدى قضايا الساعة على غرار قضية فلسطين، وهي من اهتمامات المجتمع الدولي، ويعود استمرار هذا النزاع الى تعارض حجتين أو موقفين أحدهما يقدمها المغرب وذلك بادعاء حقوق تاريخية في الصحراء الغربية، وبأنها جزء لا يتجزء من أراضيها، والثانية تقدمها الجزائر ويدافع عنها الصحراويين ويأكد على حقهم في تقرير المصير[1].

ومن هنا كانت نظرة الجزائر الى مسألة الصحراء الغربية على أنها مسألة مبدأ قبل كل شيئ، فحال الصحراويين هو نفسه كما كان حال الجزائريين بالأمس، أي أن الجزائريين ينظرون إلى الصحراويين باعتبارهم ضحايا استعمار

([1]) **مبدأ تقرير المصير**: هو مبدأ أساسي قانوني دولي، كان في القرن التاسع عشر يعبر عن حق أو القومية في بناء الدولة خاصة بها ثم تطور في القرن العشرين فأصبح يدل على حق الشعب الطبيعي في إختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها عن طريق الإستفتاء الحر دون تدخل خارجي وتحت إشراف قوة محايدة في معظم الأحيان الأمم المتحدة، ينظر: (وضاح زيتوني، **المعجم السياسي**، دار المشرف الثقافي، 2010، ص22).

ومن حقهم أن ينالوا حق تقرير المصير، بمعنى أن مسألة الصحراء الغربية هي مسألة إجلاء استعماري يجب أن يتم حله[1].

تنطلق الجزائر في موقفها من الصحراء من وجهة نظر سياسية وإيديولوجية كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني الجزائرية في كانون الأول عام 1975 والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء هو بين التقدمية والإقطاع بين جبهة البوليساريو (التي تدعمها الجزائر) وبين كل من المغرب وموريتانيا، وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على استقلاله[2].

ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعداً اقتصادياً يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من الفوسفات فضلاً عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400 كم في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كم على سواحل البحر المتوسط. ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف واحتمال اكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من اهتمامات الجزائر بقضية الصحراء لأنها تريد من خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف التي ضمتها إلى الأراضي الجزائرية وخاضت بسببها نزاعاً عسكرياً مع المغرب عام 1963[3].

وعموماً يستند الموقف الجزائري اتجاه القضية الصحراوية إلى ثلاث ركائز أساسية وهي اساس التحرك السياسي والإستراتيجي:

([1]) ميلود بن غربي، **موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية**، دار كنوز الحكمة، 2011، ص38.

([2]) مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب، 1996، ص50.

([3]) عبد الله هداية، المرجع السابق، ص32.

1. إن الجزائر تعتبر طرفاً مراعياً ومتمماً بالموضوع والمنظمات الدولية تعامل الجزائر على هذا الاساس.
2. إن الجزائر ليس لها أي مطلب أو طموحات في اقليم الصحراء الغربية.
3. حق تقرير المصير الآلية الأكثر ضماناً لحق الشعب الصحراوي.

كما يمكن تحديد موقف الجزائر في حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975م وفق النقاط الآتية:

- إن الجزائر تنفي نفياً قاطعاً وجود أي مطالب اقليمية.
- تمسكت بضرورة خروج إسبانيا من المنطقة وفقاً للمبادئ الأممية وقرارات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام آراء الشعب الصحراوي في اختيار الحضن.
- مساندتها للشعوب في تقرير يستمد شرعيته من التجربة الثورية ومن المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية[1].

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر وعندنا تصريح الرئيس الراحل الجزائري هواري بومدين في 19 جوان 1975م، الذي قال: "اننا نأكد أن من جديد على أن الجزائر ليست لها أي مطامع ترابية أو إقليمية في الصحراء الغربية"[2].

إذن إن موقف الجزائر الثابت المستمد من مبادئها الثابتة التي تحكم سياستها الخارجية والتي تبلورت أثناء ثورة عرفت بها عالمياً، وكذلك موقفها يتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الافريقية والتي من بين مبادئها مبدأ التمسك بقدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار[3].

([1]) ميلود بن غربي، المرجع السابق، ص48 .
([2]) عبد الله هداية، المرجع السابق، ص32.
([3]) كرايسز جروب، المرجع السابق، ص4.

كما تستند وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الاستقلال، وممارسة حقه في تقرير المصير، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة، اسبانيا بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر، على أن يتم هذا الاستفتاء تحت مراقبة وإشراف هيئة الأمم المتحدة، وحين عينت الحكومة الإسبانية العامة للأمم المتحدة، أنها سوف تقرر إجراء استفتاء تقرير المصير، خلال النصف الأول من عام 1975 كان رد فعل كل من المغرب وموريتانيا ومطالبتها بالصحراء الغربية بإعتبارها جزءاً من أراضيها، إلا أن الجزائر اعترضت على أي إجراء يُتخذ خارج هيئة الامم المتحدة وإزاء الاتفاق الثلاثي، ورأت الجزائر ان هذا الإجراء يعد إنكاراً للالتزامات الرسمية من قبل اسبانيا تجاه الشعب الصحراوي، كما يعد خرقاً للاتفاقات التي وقعت عليها كل من المغرب وموريتانيا والخاصة بموافقتهما على قرارات الأمم المتحدة، حيث رأت الجزائر أنها تجاهلتا وجود الشعب الصحراوي[1].

المطلب الثاني: موقف المغرب من قضية الصحراء الغربية

يستند المغرب في دعواه بالصحراء الغربية الى الحقوق التاريخية، ويحدد مفهوم الحقوق التاريخية بأن هذه المنطقة كانت تحت إشراف سلاطين المغرب، وكانت قبائل الصحراء ترسل مندوبين عنها إلى البلاط المغربي لتقديم الولاء للسلطان، وأن التكامل الاقليمي يفوق حق تقرير المصير، لذا فإن الصحراء جزء من المغرب ويضيف المدافعون عن وجهة نظر المغرب إلى ذلك التركيب الجيولوجي للصحراء الغربية بأن طبيعتها وأرض

([1]) عمار بومايدة، **بومدين وآخرون ما قاله... وما اثبتته الأيام...**، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر، ص178.

جنوب المغرب واحدة وأن كلمة "تطوان" اسم المدينة المغربية معناها باللهجة المغربية الريفية "العيون" التي هي عاصمة الصحراء[1].

يُبنى الموقف المغربي من قضية الصحراء الغربية في مختلف الحجج باسترجاع إقليم الصحراء الغربية على مبدأ الحق التاريخي، باعتبار إقليم الصحراء الغربية جزء من المغرب الضائع الذي يجب استرجاعه، وجزء من المغرب الكبير الذي يجب بناؤه، وذلك تماشياً مع خريطة المغرب الكبير كما حددها علال الفاسي[2]، والتي تشير إلى مختلف الأقاليم التي تشكل امتداداً تاريخياً للسيادة المغربية، وهو الطرح الذي تبناه المغرب، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة، كأحد المبادئ الأساسية في تشكيل منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أبدت البعثة المغربية تحفظاً أثناء توقيعها في 19 سبتمبر 1963م، على ميثاق هذه المنظمة، إضافة إلى الدساتير المغربية التي تعبر بوضوح عن الحقوق التاريخية، وتؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية[3].

إن موقف المغرب الرسمي لا يؤمن بتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، ولا بشخصية مستقلة لها، فقد ذكر رئيس مجلس النواب المغربي في مقابلة صحفية "بأن المغرب لن يتنازل عن شبر واحد من الصحراء"، وأضاف "إن من يعتقد بأن هناك خلافاً وحرباً بين المغرب والشعب الصحراوي فإن اعتقاده غير حقيقي وخاطئ، فلا يوجد في التاريخ ولا في القانون ما يمكن تسميته بالشعب الصحراوي، لأن أبناء الصحراء حملوا السلاح ضد الاستعمار الإسباني كمغاربة وتحت الراية المغربية[4].

([1]) عبد الغني سعودي، المرجع السابق، ص165.

([2]) الطاهر بلخوجة، المرجع السابق، ص213.

([3]) محمد رضوان، المرجع السابق، ص96-97

([4]) عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص257

بعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956 وقع اتفاقية مع إسبانيا تقضي باحتفاظ الثانية بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجغرافية ومواقع ايفني وطرفي الساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب[1]. إن هذه الاتفاقية ابقت أكثر من نصف اراضي المغرب محتلة من قبل إسبانيا، ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء.

إن هذا الأمر يعتبر في المغرب قضية وطنية اتفقت حولها مختلف الأحزاب السياسية والذي يعتبر مبدأ مغربية الصحراء الغربية من المبادئ الأساسية التي تدافع عنها، وهذه المبادئ هي:

- وجود علاقات بيعية بين السلطان المقيم في بلاد المخزن، وبين القبائل المقيمة في الصحراء.
- الاعتراف الدولي بحدود سلطة المغرب جغرافياً، كما تؤكد ذلك مجموعة الوثائق المقدمة لمحكمة العدل الدولية التي تثبت حق المغرب التاريخي في الصحراء الغربية[2].

إن التصور المغربي قائم على مبدأ الحق التاريخي لمسألة الحدود ومسألة السلطة ، والمؤطرة أساساً بمفهوم البيعة، وعليه فإن مفهوم البيعة بهذا المعنى ينشأ ويترتب عنه علاقات سيادة بالمفهوم القانوني المغربي، وبالتالي فإن حدود السيادة هي حدود نفسها حدود البيعة أي أن الحدود تخطط على أساس وجود المجموعات أو القبائل التي تدين بالولاء وتبايع السكان ولا تحدد على أساس إقليمي أو جغرافي[3].

إن موقف المغرب يؤكد على مبايعة بعض القبائل الصحراوية للملك بصفة أمير المومنين وانطلاقاً من هذا الموقف تقدم المغرب الحجج والبراهين الكفيلة لإثبات شرعية مطالبها، فبالإضافة إلى الإمتداد الجغرافي أو الإقليمي هناك الصلات الدينية أو الاسلامية والحقوق التاريخية المشتركة بسكان الصحراء الغربية، وقد لجأ العديد من الشخصيات الصحراوية بعد إعلان جبهة البوليساريو الحرب على إسبانيا في 20 مايو 1973 إلى ملك المغرب

([1]) عبد الله هداية، المرجع السابق، ص125.

([2]) علي الشامي، المرجع السابق، ص256

([3]) عبد القادر محمودي، المرجع السابق، ص245.

لإعلان بيعتهم، كما ساهم المغرب بتعيين قادة الصحراء، وجباية الضرائب وكذا دور "الشيخ ماء العينين" كممثل للسلطان المغربي في مقاومته للاستعمار الإسباني وكل هذه البراهين والأدلة صاغها المغرب أمام محكمة العدل الدولية[1].

أما المبدأ الثاني من المبادئ التاريخية فهو قائم على أساس مجموع الوثائق والمراسيم الدولية التي تبين الإعتراف الدولي بسلطة المغرب 5، والتي اعترفت فيها بريطانيا بالأراضي من ما بين رأس بوجدور ووادي درعا والتي يطلق عليها "طرفايا"، وكذا الاراضي الموجودة جنوبها، هي أراضي من صميم التراب المغربي[2].

وقد أيد المغرب مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، لكن في الإطار الذي يضمن لها عودة الأقاليم الصحراوية إلى الوطن بعد أن يتحرر من الاستعمار الإسباني وذلك بإنشاء تنظيمات سياسية داخل الصحراء الغربية تطالب باستقلال المنطقة عن إسبانيا واندماجها بالمغرب مثل حركة مقاومة الرجال الزرق التي أسسها ادواردو موحا سنة 1972[3].

إن المفهوم المغربي الخاص بمبدأ حق تقرير المصير قد جعله يواجه الموقف الجزائري الذي يدافع عن نفس المبدأ، ويرى المغرب بأن منطق تقرير المصير الذي تدافع عنه الجزائر ما هو سوى مناورة تعكس مشروع هيمنة وتطويق لكافة مشاريع الوحدة المغاربية[4].

([1]) اسماعيل معراف غالية، المرجع السابق، ص45.

([2]) عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980، ص،ص125،122.

([3]) علي الشامي، المرجع السابق، ص268

([4]) بطرس غالي واخرون، **"ملف حرب الصحراء الغربية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد44، افريل 1976، ص 138

وينطلق المغرب في مطالبتها بعائدية الصحراء إلى التراب المغربي على الحجج التالية:

أ. **من الناحية التاريخية:** كانت الصحراء عبر التاريخ تحت إشراف وسيطرة وتوجيه سلاطين المغرب، وهذه حقيقة أكدتها معظم الدراسات التاريخية الغربية وحتى الاسبانية، وهي جزء من الأراضي المغربية وتشكل امتداداً طبيعياً لها.

ب. **من الناحية القانونية:** فإن جميع المعاهدات الدولية بين المغرب والدول الأوربية من جهة وبين الدول الاستعمارية الأوربية من جهة أخرى أكدت على مغربية الصحراء.

ج. **من الناحية الإدارية:** فإن تعيين القضاة والقادة في الصحراء يتم من قبل السلاطين المغاربة الذين كانت لهم سلطة كاملة على المنطقة.

د. **من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** فإن سكان الصحراء شاركوا خلال الأجيال المتعاقبة في قيام حضارة مشتركة أكسبت المنطقة صفات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق مع المناطق الشمالية[1].

ويمكن القول أن موقف المغرب الرسمي والشعبي ينطلق من فكرة مغربية الصحراء التي تعني في نظرهم وحدة التراب والأراضي المغربية.

خلاصـة:

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن مطالبة المغرب بالصحراء الغربية قد وجهت بمعارضة إقليمية وإفريقية ودولية، فالجزائر تؤيد تقرير المصير للشعب الصحراوي، وموريتانيا انسحبت من الصحراء واعترفت بالشعب الصحراوي، فموقف الجزائر لا خلفية له سوى نصرة قضية عادلة، تتمثل في تمكين شعب من حقه في تقرير مصيره.

([1]) جهاد عودة، **الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة، 1987، ص20.

وتعتبر الجزائر طرفاً داعماً لأحد أطراف النزاع لأن حدوثه يتم عند حدودها، وبناء على ذلك يجب عليها أن تكون يقظة، فهي تنوي أن تعمل باتجاه التخفيف من التوترات بين المغرب والبوليساريو نظراً لأن هذا النزاع المسْتَتِر سيكون مضراً بالجزائر بفعل موقعها المجاور لمنطقة ذات صراع كامن، ولأنه سيعمل على عرقلة إقامة علاقة لها مع أحد أهم الدول المجاورة لها وهي المغرب.

المبحث الثالث: المساندة الجزائرية لجبهة البوليساريو واثرها على العلاقات بين البلدين

المطلب الأول: دعم الجزائر لجبهة البوليساريو

تأسست جبهة البوليساريو[1] في 10ماي 1973 أثناء الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية، وفي 20 مايو اندلعت حرب التحرير الوطنية ضد الإسبان بموضع الحِنّكة، وتكثف العون المادي والعسكري لجبهة البوليساريو من طرف ليبيا منذ عام 1973، ثم الجزائر منذ 1975، وقد انتشرت معسكرات تدريب الصحراويين في الدولتين إبان السبعينيات، إلى قيام هذه تلبية لمطالب جماهيرية بنية رفع الاحتلال عن المنطقة التي تضم إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وقد تمتعت منذ نشأتها بتضامن وتعاطف الجماهير الصحراوية.

بعد اندلا ع مشكلة الصحراء الغربية في 1975، والتي تمثلت في عودة الأطماع المغربية لاسترداد ما تعتبره أراضي لها وهذا ما دفع بالجزائر للوقوف في وجهها، ودعم شعب الصحراء الغربية، مما أدى إلى سباق نحو التسلح لكل من المغرب والجزائر لمواجهة ما يعتبرونه تهديدات وتحرشات على الحدود ونشبت بينهما معارك سنة 1975، وتمسكت الجزائر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

استمر كفاح الجبهة ضد الاستعمار إلى غاية خروج آخر جندي إسباني من المنطقة في 26 فيفري 1976، وبعد ذلك أعلنت الجبهة قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إصراراً منها على إنشاء دعائم الدولة الصحراوية و تجنباً لترك أي فراغ قانوني بعد خروج المستعمر الاسباني.

([1]) **البوليسارية**: "POLISARIO" الإختصار اللاتيني للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، (للتوسع اكثر أنظر: وضاح زيتوني، المرجع السابق، ص20).

([2]) رابح لونيسي، المرجع السابق، ص235.

اسبانيا لم تستوفي بشروط الأمم المتحدة القاضية الاستعمارية فقبل خروجها عقدت إتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وموريتانيا مما أدى بالصحراويين بقيادة جبهة البوليساريو الدفاع عن المنطقة، ورد العدوان المغربي الموريتاني و بعد عامين من الحرب خرجت بريطانيا من الجزء الذي احتلته في 15 أوت 1969 على اتفاقية سلام مع جبهة البوليساريو[1].

إن الجزائر قد ساهمت في إنشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال[2]، وأن التأكيد الجزائري على مبادئ الجزائر القارة ودعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكيات المغربية كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقاً للمواثيق الدولية وشنها لحملة دبلوماسية، ضد اتفاقية مدريد ،وعدم اعترافها بها يعكس مدى اللاّتوافق المغرب و الجزائر الذي برز سلفاً في حرب الرمال 1963، وهذا ما أدى الى زيادة حدة التوتر بين البلدين ونذكر أشكال الاختلاف:

- تبادل الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي
- ترحيل اليد العاملة والطلبة
- قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي اعلنت بقيامها في 27 فيفري 1976[3].

أدت انتصارات البوليساريو في السبعينات إلى إضعاف موريطانيا، ولقد قام جيشها بإنقلاب عسكري على ولد داداه تذمراً من الصراع الصحراوي، وآل الأمر بالعسكر إلى توقيع اتفاق في الجزائر مع البوليساريو

([1]) عبد الرحمان الخالدي، "**تطورات في ملف الصحراء الغربية**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، 203،2004.

([2]) يحي ابو زكرياء، **الجزائر من احمد بن بلة والى بوتفليقة**، دار النشر والتوزيع، (د.ب)، 2003، ص32-33.

([3]) علي الشامي المرجع السابق، ص252.

في 5 مايو 1979 تخلت بموجبه موريتانيا عن وادي الذهب الاقليم الصحراوي الذي كان تحت حوزتها[1].

المطلب الثاني: تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب

منذ عام 1975 توترت العلاقات الجزائرية المغربية، والجزائرية الموريتانية بسبب قضية الصحراء الغربية، وظلت الجزائر ترفض تسليم اسبانيا الصحراء للمغرب وموريتانيا، حيث دعمت جبهة البوليساريو[2].

لقد كان تخلي إسبانيا عن الاقليم بموجب اتفاقية مدريد عام 1975، ولقد وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل وعلى كل المستويات لتجاوز العزلة التي حصلت لها عقب المسيرة، وهو ما تجلى في حصول أول مواجهة عسكرية مغربية جزائرية في امغالا[3] يوم 26 يناير 1976 راح ضحيتها العشرات من القتلى في صفوف الطرفين ،وهكذا وصلت حدة الخلاف بين الجزائر والمغرب إلى صفوف مواجهة عسكرية عنيفة، حيث استمرت ثلاثة أيام وأعلن خلالها المغاربة أنهم أسروا حوالي 100 جندي جزائري وقد انتهى التوتر العسكري على إثر الوساطة المصرية في شخص حسني مبارك، وتحرك عدد من الدول العربية لتطويق الأزمة وشهدت المرحلة مواجهات دبلوماسية كثيفة بين المغرب والجزائر التي رأت نفسها معنية بتطور النزاع وثبتت اطروحة تقرير المصير للشعب الصحراوي[4]، واعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر قد جعل من إقليم الصحراء الغربية محوراً مهماً من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغاربية عامة، والجزائرية

([1]) الجزيرة نت ، "**جبهة البوليساريو**"، قسم البحوث والدراسات، الأحد 1425/8/17الموافق 2004.10.3، تاريخ الاطلاع 27 فبراير 2016، السبت على الساعة:20:45 ليلاً www.aljazeera.net

([2]) خليل حسين، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، الحلبي الحقوقية ،ط1 ،2012، بيروت، لبنان ،ص623.

([3]) **امغالا**: تقع في الصحراء على بعد 3 كلم من حدود الجزائر.

([4]) علي الشامي، المرجع السابق، ص238.

المغربية خاصة، وأن إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها مشاكله مع الآخر، قد عقد المشكلة وجعل منها منطقة تنازع بين كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو[1].

مباشرة بعد حادثة أمغالا سعت عدة بلدان عربية لاقتراح وساطتها لوضع حد للأزمة الجزائرية المغربية وهي: مصر، العربية السعودية، اليمن، تونس، وقد أدت هذه الوساطة إلى عدم دخول الدولتين في حرب مدمرة ،لكن التوتر ظل قائماً ،حيث تجددت الاشتباكات مرة أخرى في 15 فيفري 1976، وواصلت المغرب اتهاماتها للجزائر بدعوى مساندتها للمرتزقة[2]، وخرقها للحدود المغربية بواسطة جيوشها النظامية ،وفي هذا الاطار قدم المغرب شكوى إلى مجلس الأمن في 14 جوان 1976 يقول فيه: "إن الجيوش الجزائرية تقوم بخرق مستمر للحدود المغربية ، وذلك بهدف الاعتداء على المغرب"، لكن مجلس الأمن الذي لم تتوفر لديه أية براهين حول صحة الإدعاءات المغربية، لم يكن بإستطاعته إتهام الجزائر وإتخاذ إجراءات ضدها.

وبتاريخ 27 فيفري 1976 تم الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقد اعترفت بها الجزائر رسمياً في 6 مارس 1976، مباشرة بعدها بيوم أعلن المغرب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجزائر، وتلا ذلك إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين في الجزائر، كما نجحت هذه الأخيرة في توفير اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية وصل عددها إلى ما يزيد على 70 اعترافاً، وزادت من الضغط على موريتانيا، وهو ما أفضى إلى حصول انقلاب عسكري في 10 يوليو 1978، ومع بداية الثمانينات دخلت الجزائر والمغرب في مفاوضات سرية 1981 إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين، حيث ركزت الجزائر على[3]:

([1]) صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، ص282.

([2]) **المرتزقة**، وهي التسمية التي يطلقها المغرب على جبهة البوليساريو.

([3]) مصطفى الخليفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية** ،عن موقع http//www.aljazeera.net/in-depth/western-desert-crisis/2016/04/10

- اشراك البوليساريو كمفاوض أساسي في النزاع وتكون الجزائر بمثابة وسيط.
- إقامة الجمهورية الصحراوية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها.
- المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة.

أما الموقف المغربي فركز على:

- المفاوضات مع الجزائر.
- مغربية الصحراء الغربية لا رجعية فيها.
- إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الافريقية لاسيما قرارات نيربي الثانية، والقاضية بوقف إطلاق النار وإجراء استفتاء

وبموازاة ذلك كانت المواجهة الدبلوماسية قوية ،فعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية ،عمدت الجزائر الى طرح القضية منذ سبتمبر 1977، مدعمة بخمس عشرة دولة عضو في المنظمة[1].

وهكذا عرفت منطقة المغرب العربي مرحلة تصعيد للتوتر في العلاقات بين دول المنطقة، حيث تغلب جانب الصراع على جانب الهدوء والسلم، بسبب نزاع الصحراء الغربية، الذي يبدأ عادة بانتقادات مغربية تجاه الجزائر بسبب دعمها لجبهة البوليساريو، وتأتي الاتهامات المغربية المتكررة على نفس الطريقة، وهي مبنية على نفس الحجة، حيث يقول مسؤولون مغاربة إن قضية الصحراء مفتعلة من طرف الجزائر، ويجب حلها في إطار ثنائي، وأنها تعرقل كذلك عملية بناء المغرب العربي الكبير. ويردد المسؤولون المغاربة هذا الخطاب للمطالبة بفتح الحدود بين البلدين، مؤكدين أن غلق الحدود يضر إقتصاد البلدين، ولا مبرر إطلاقاً لبقاء هذه الحدود مغلقة، خاصة أن كل بلدان المنطقة تؤكد في خطابها الرسمي أن بناء المغرب العربي يشكل أسمى هدف تعمل من أجله شعوب

([1]) صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، ص283.

المنطقة[1]، الذي ينبغي أن يقوم بين دول متجاورة ،حيث عملت الجزائر خلال هذه الفترة على تحريك الآلة الدبلوماسية للحصول على الإعتراف بالجمهورية العربية لتصبح قضية الصحراء هي المحور الأساسي للعلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر[2].

خلاصـة:

وفي الأخير، ما يمكن استنتاجه هو أن المغرب والبوليساريو والجزائر هي الأطراف الرئيسية في هذا النزاع، وتبقى الأطراف الأخرى في المنطقة تميل بين المغرب والجزائر ، حسب الموقف من القضية الصحراوية حيث أن العلاقات المغربية الجزائرية قطعت منذ اعتراف هذه الأخيرة بالجمهورية الصحراوية سنة 1976، واستمرت إلى غاية 1988.

بدأ تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب منذ أن كانت الجزائر تعمل بتنسيق مع الإسبان لتأمين هجرة مضادة لسكان الصحراء نحو مراكز تندوف ،إذ تزامنت عمليات الهجرة مع دخول القوات المغربية في فبراير 1976 إلى الصحراء على خلفية انسحاب القوات الإسبانية منها ،لكن الرد الجزائري كان أكثر قوةً من خلال الإعلان عن الدعم والاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ما حدا بالمغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر.

([1]) عابد شارف، المرجع السابق، ص6.

([2]) علال الازهر، **الوحدة والتجزئة في المغرب العربي**، دار الخطابي،1988، ص216.

خاتمة

إن الحديث عن علاقة دول المغرب ببعضها البعض، وعلاقة الجزائر مع المغرب بعد استقلال الجزائر 1962-1978، يعد من المواضيع الحساسة والشائكة في التاريخ المغاربي المعاصر ،وذلك بحكم توتر العلاقات فيما بينهم.

يتبين لنا انطلاقاً من هذه الدراسة المعمقة للعلاقات الجزائرية المغربية في مرحلة حكم هواري بومدين أن الموضوع اتسم بتنوع قضاياه وإشكاليته وأهميته في التعريف بمرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر المعاصر ،وقد تطلب منا الاطلاع على مضامينه الأصلية والمتنوعة والغوص في كثير من قضاياه خاصة السياسية.

وانطلاقاً من دراستنا العمودية لهذا الموضوع وتقصينا لإشكاليته، خلال فصول البحث الثلاثة توصلنا الى تدوين جملة من النقاط أهمها:

- إن تناول موضوع العلاقات الجزائرية المغربية لا يتم بصفة منتظمة، أو دورية، فهو يخضع لطبيعة التطورات التي تطرأ على صعيد العلاقات الثنائية.
- ان الجوار الجغرافي بين الدول الكبيرة والصغيرة أو الفقيرة والغنية عادة ما يؤدي الى توتر في العلاقات.
- ارتكزت علاقة الجزائر مع المغرب على الاحترام المتبادل وحسن الجوار، التي فرضتها وحدة الشعور الاسلامي والانتماء الجغرافي الموحد، وإن تخللتها بعض التوترات والنزاعات الحدودية والأطماع السياسية ساهمت في تعكير صفوها أحياناً.
- يعتبر ملف الحدود من أكثر المواضيع تعقيداً في تاريخ العلاقات في هذه الفترة فقد أثرت فيه عوامل عدة سياسية ودولية.
- إن الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب أحد عوامل توتر العلاقات بين البلدين ،فالجزائر تمسكت بحدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي بينما المغرب يطالب بحدوده كما كانت قبل الاستعمار، ولذلك

منذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر لا زالت قائمة ما أدى إلى مواجهة عسكرية في أكتوبر 1963 (حرب الرمال).

- إن محاولة التوسع على حساب الآخر والتي انتهت بحرب حدودية بين الجزائر والمغرب يعزز الطرح القائل بأن قيام الدولة الوطنية بالمغرب العربي عامل من العوامل المعيقة لوحدة المغرب العربي.
- بعد وساطات عربية وإفريقية وقعت اتفاقية رسم الحدود بين البلدين في عام 1972 في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين والملك الراحل الحسن الثاني ،إلا أن حالة اللاّ حرب و اللاّ سلم بين الجزائر والمغرب ظلت مستمرة الى يومنا هذا.
- يعتبر موضوع ترسيم الحدود من المطالب التي لا زالت المغرب تطرحه لحد الآن، رغم أنه قد سُوِّي من الناحية القانونية، حيث أن المغرب يستغل هذا الملف كورقة ضغط يلوح بها في كل مرة تتأزم فيها الأوضاع بين البلدين (الجزائر والمغرب).
- وضعت الحدود المغلقة اختلاف في وجهات النظر بين البلدين (الجزائر والمغرب)، ففي الوقت الذي يسعى المغرب إلى إقناع الجزائر بفتح الحدود، تُصِرُّ هذه الأخيرة على ضرورة دراسة جميع الملفات بدون استثناء بما فيها مسألة الصحراء الغربية.
- بدء التجاذب بين الجزائر والمغرب منذ أن كانت الجزائر تعمل بتنسيق مع الإسبان لتأمين هجرة مضادة لسكان الصحراء نحو مراكز تندوف إذ تزامنت عمليات الهجرة مع دخول القوات المغربية في فبراير 1976 إلى الصحراء الغربية على خلفية انسحاب القوات الإسبانية منها، لكن الرد الجزائري كان أكثر عنفاً من خلال الإعلان عن تأسيس الجمهورية الصحراوية من طرف واحد ما حدا بالمغرب إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع الجزائر.

- تضمن موضوع اتحاد المغرب العربي عرضاً متوازناً، في عرقلة العمل المغاربي وتفعيله، بإعتبار أن المغرب هو المتسبب الرئيسي في عرقلة جهود تفعيل اتحاد المغرب العربي بسبب ربطه للموضوع بقضية الصحراء الغربية، في حين أن الجزائر تعمل جاهدة على الفصل بين الموضوعين، وتسعى لعقد قمة مغاربية، لكن في كل مرة تفشل في تحقيق ذلك بسبب تعنّت الطرف المغربي.
- تعتبر المغرب والبوليساريو الأطراف الرئيسية في هذا النزاع، وتبقى الأطراف الأخرى في المنطقة تميل بين المغرب والجزائر حسب الموقف من القضية الصحراوية، حيث أن العلاقات المغربية الجزائرية قُطعت منذ اعتراف هذه الاخيرة بالجمهورية الصحراوية سنة 1976 واستمرت الى غاية 1988.
- إن القضية الصحراوية قضية تصفية استعمار من صلاحيات الأمم المتحدة، وأنّ الجزائر طرف داعم للقضية وليس طرفاً مباشراً فيها، لأن البوليساريو هو الطرف المعني الذي يستوجب على المغرب مفاوضته.
- تعتبر قضية الصحراء الغربية بؤرة التوتر الجزائري المغربي لحد الآن وتبقى العقبة الأولى في تفعيل الاتحاد المغاربي، ويعد الاهتمام الجزائري بها على اعتبار أنها قضية مبدأ (تصفية الاستعمار) بذات قدر كونها قضية مكسب، وقد بدأ الاهتمام بها منذ توقيع اتفاقية مدريد بين موريتانيا، اسبانيا في 1976 دون إيلاء أهمية للرأي الجزائري.
- إن الجزائر في دعمها للبوليساريو تنطلق من الشريعة الثورية ومن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي دافعت عنه في جميع المحافل الدولية، بالإضافة إلى أن طبيعة النظام الجزائري بينها وبين المغرب، زاد من تمسك كل منهما بالحل الذي يخدم قضية الصحراء الغربية.

- إن المغرب من خلال إصراره على ضرورة إيجاد حل للقضية الصحراوية مع الجزائر، هو المتسبب الرئيسي في تدهور العلاقات الثنائية (المغرب والجزائر)، لأنه يربط حل جميع القضايا والملفات العالقة بينه وبين الجزائر بهذه القضية، وهو ما يعطل مسار تطوير العلاقات.
- تقف الجزائر موقفاً معارضاً لطروحات المغرب حول قضية الصحراء الغربية، وحول سياسته المنتهجة ضد الجزائر، والتي لم ينجح من خلالها في تحقيق هدفه، وهو إرغام الجزائر على الدخول معه في مفاوضات حول هذه القضية، لأن ذلك سيسهل في نظره من معالجة القضية بما يخدم مصالحه، في حين تقدَّم الجزائر على أنّها ثابتة في مواقفها، متمسكة بمبدأ مساندة الشعوب في تقرير المصير، الذي يعد مبدأ أساسي في سياستها الخارجية، لا تقبل المساومات والضغوطات التي يمارسها المغرب ضدّها والتي ترد عليها بطرق دبلوماسية.
- هناك اعتقاد جزائري بأن المغرب يسعى من خلال برامج الشراكة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على الجزائر لوقف دعمها لجبهة البوليساريو.
- لقد أدت فكرة تقسيم إقليم الصحراء الغربية إلى تزايد حدة الخلافات بين البلدين (الجزائر والمغرب) حيث اتهم المغرب الجزائر بأن لها اطماعاً في الصحراء الغربية.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في الإلمام بجوانب هذه الدراسة، كما نتمنى أن يكون هذا البحث نواة صالحة تقوم عليها أبحاث أخرى أوسع وأدق.

الملاحق

الملحق رقم (01)

اتفاقية بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية المؤقتة
6 جويلية 1961

PROTOCOLE D'ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE SA MAJESTE LE ROI DU MAROC ET LE G.P.R.A. (6 juillet 1961)

Entre le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc et le gouvernement provisoire de la République Algérienne,

Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc et le gouvernement provisoire de la République Algérienne, animés par les sentiments de solidarité et de fraternité maghrébines, conscients de leur destin africain et désireux de concrétiser les aspirations communes de leurs peuples, ont convenu ce qui suit :

Fidèles à l'esprit de la Conférence de Tanger du mois d'avril 1958 et fermement attachés à la charte et aux résolutions adoptées par la Conférence de Casablanca, les deux gouvernements décident d'entreprendre l'édification du Maghreb Arabe sur la base d'une fraternelle association notamment dans le domaine politique et économique.

Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc réaffirme son soutien inconditionnel au peuple algérien dans sa lutte pour son indépendance et son unité nationales. Il proclame son appui sans réserve au gouvernement provisoire de la République Algérienne dans ses négociations avec la France sur la base du respect de l'intégrité du territoire algérien. Le gouvernement de Sa Majesté le Roi du Maroc s'opposera par tous les moyens à toute tentative de partage ou d'amputation du territoire algérien.

Le gouvernement provisoire de la République Algérienne reconnait pour sa part que le problème territorial posé par la délimitation imposée arbitrairement par la France entre les deux pays trouvera sa résolution dans les négociations entre le gouvernement du Royaume du Maroc et du gouvernement de l'Algérie indépendante.

A cette fin, les deux gouvernements décident la création d'une commission algéro-marocaine qui se réunira dans les meilleurs délais pour procéder à l'étude et à la solution de ce problème dans un esprit de fraternité et d'unité maghrébines.

De ce fait, le gouvernement provisoire de la République Algérienne réaffirme que les accords qui pourront intervenir à la suite des négociations franco-algériennes ne sauraient être opposables au Maroc quant aux délimitations territoriales algéro-marocaines.

Sa Majesté Hassan II
Roi du Maroc

Son Excellence Ferhat Abbas
Président du G.P.R.A.
Rabat, le 6 juillet 1961

33201

المرجع: عبد الله مقلاتي، المرجع السابق.

الملحق رقم (02)

خريطة المغرب الكبير كما وضعها علال الفاسي سنة 1955 (الحدود التاريخية للمغرب)

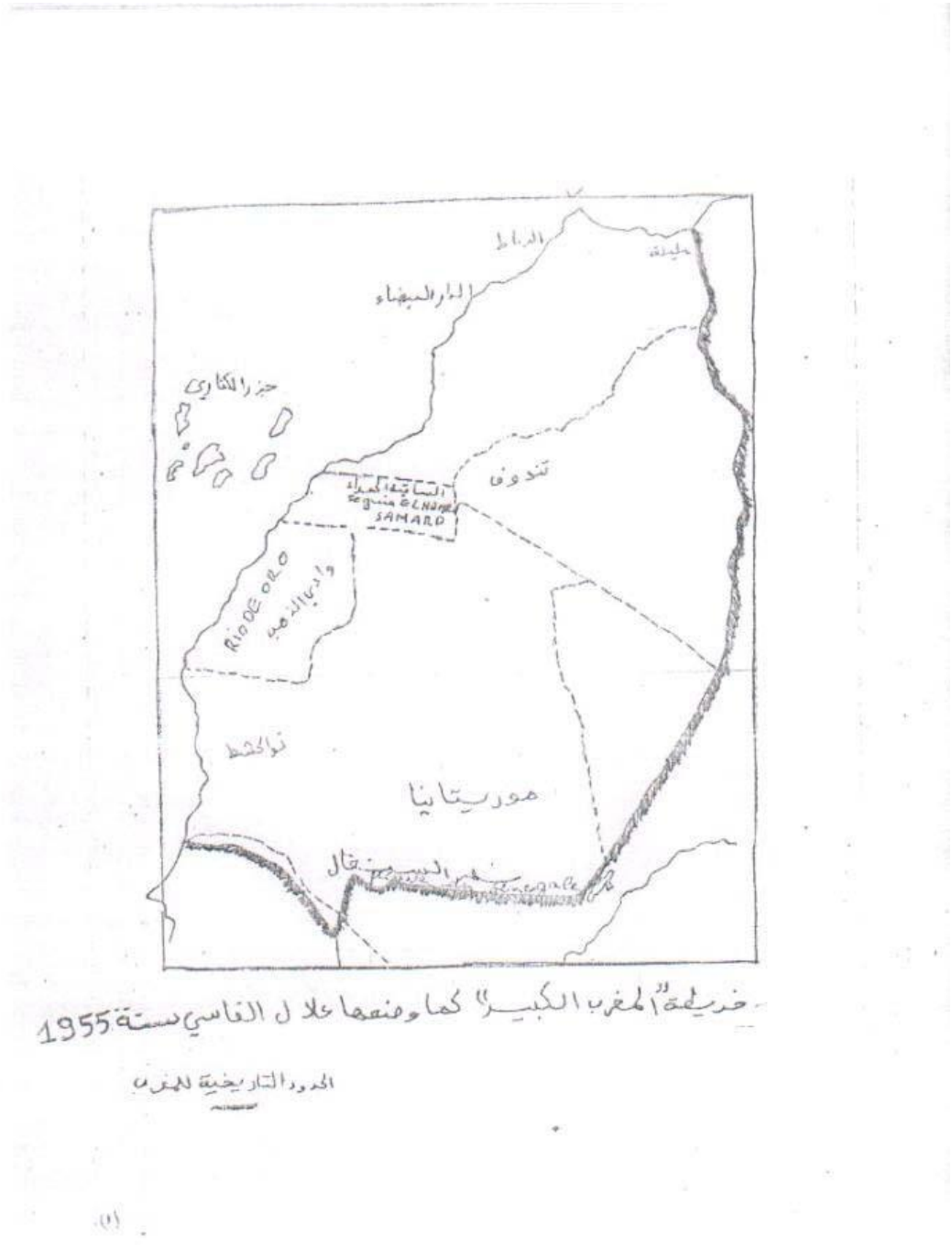

المرجع: محمد السلوي عزام، أسرار عن علال الفاسي، ط1، دار الرشاد الحديثة، 1981.

الملحق رقم (03)

البيان المشترك بين الجزائر والمغرب 1970م

أمر رقم 73 ـ 21 مؤرخ فى 14 ربيـــع الثـــانى عام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 يتضمن المصادقة على الاتفاقيـــة الجزائرية المغربية للتعاون من أجل استثمار منجم غارة جبيلات والموقعة بالرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

ـ بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبناء على التصريح الجزائرى ـ المغربى الصادر بالرباط فى 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

ـ وبعد الاطلاع على اتفاقية التعاون المبرمة بين الجـــزائر والمغرب من أجل استثمار منجم غارة جبيلات ، والموقعة بالرباط فى 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

يأمر بما يلى :

المادة الاولى : يصادق على اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر والمغرب من أجل استثمار منجم غارة جبيلات، والموقعة فى الرباط فى 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافـق 15 يونيو سنة 1972 ، وتنشر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجـــزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة 2 : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى 14 ربيع الثانى عام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 .

هوارى بومدين

اتفـــاقيـــة للتعـــاون

بـــين

المغرب والجزائر من أجل استثمار منجم غارة جبيلات

ان جلالـــة ملـك المغـــرب،

و

فخـــامة رئيـــس مجلس الثـــورة، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

تطبيقاً للاتفاق التاريخى الحاصل فى تلمسان فى 21 ربيع الاول عام 1390 الموافق 27 ماى سنة 1970 بين جلالة ملك المغرب وفخامة رئيس مجلس الثورة، رئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

وحرصاً منهما على تمتين الروابط بين البلدين ،

وخاصة فى الميدان الاقتصادى ،

ونظراً لان الجزائر هى مالكة منجم حديد غارة جبيلات الموجود فى ترابها والخاضع لسيادتها الكاملة والشاملة ،

ونظراً لان المغرب يتوفر، بواسطة ترابه، خاصة عـــلى امكانيات لتصريف معدن حديد غارة جبيلات وشحنها عن طريق ميناء مغربى يقع على شاطىء المحيط الاطلسى ،

يقرران ، فى اطار استثمار منجم غارة جبيلات، أن يعملا على تضافر جهودهما، وأن يتعاونا وفق أفضل الشروط الاقتصادية، وأن يبادرا للعمل فى أقرب الآجال، وبناء على ذلك عينـــا مفوضيهما :

سعادة السيد أحمد الطيبى بن هيمة، وزير الشـــؤون الخارجية للمملكة المغربية ،

سعادة السيد عبد العزيز بوتفليقة، وزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

اللذين، بعد أن تبادلا وثائق تفويضهما المعترف بصحتها صيغة وقانونـاً ،

اتفقا على المقتضيات الآتية :

المـــادة الاولى

يتم، عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وفى أقرب الآجال، تأسيس شركة جزائرية مغربية لاستثمار منجم غارة جبيلات ويشار اليها فيما يلى باسم « الشركة الجزائرية المغربيـــة » وبأحرفها الاولى : « ش . ج . م » .

المـــادة الثـــانيـــة

تقوم هذه الشركة بالمهمة التالية :

1) نقل 700 مليون طن من معدن حديد غارة جبيلات، بواسطة سكة حديدية، من المنجم حتى ميناء الشحن، وشحنها على البواخر وتسويقها. وتقوم الشركة، بنفسها عند الاقتضاء بعمليات النقل البحرى، وفى حالة ما اذا تقرر القيـــام باغنـــاء (Enrichissement) المعدن، تقوم الشركة بهذه العملية فى الاماكن الملائمة لذلك .

2) القيام بجميع الدراسات الفنية والاقتصادية والماليـــة المتعلقة باستخراج معدن حديد غارة جبيلات وبتهيئته (Préparation) وكذلك تلك المتعلقة بالاغنـــاء، والنقل والشحن على البواخر والتسويق لكميات المعدن المبينة فى الفقرة السابقة، وذلك طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

3) السعى للحصول على كل الوسائل التمويلية الكفيلـــة بتحقيق مهمتها .

4) القيام بانجاز وتمويل الاشغال والمنشآت اللازمة لتحقيق مهمتها ولا سيما جميع المعدات والتجهيزات الاساسية المتعلقة بالسكة الحديدية والميناء، وانجاز وتمويل الاشغال والمنشآت اللازمة لاغناء المعدن ان تقرر القيام بعملية الاغناء ·

5) التعاون مع المؤسسة الجزائرية التى تكلفها الدولة الجزائرية باستغلال منجم غارة جبيلات، وذلك طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية ولاحكام العقود التى قد تبرم تنفيذاً لها ·

المادة الثالثة

تتعهد الدولتان، بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية، بالشروع فى الدراسات المبينة فى الفقرة (2) من المادة الثانية أعلاه ، وذلك لحساب الشركة « ش · ج · م » التى هى فى طور التكوين· وبمجرد تأسيس الشركة « ش · ج · م » فانها تواصل اجراء الدراسات وتصبح هى المرتبطة بالعقود التى تكون الدولتان قد أبرمتاها لحسابها ·

المادة الرابعة

تضمن الدولة الجزائرية تسليم الشركة « ش · ج · م » كمية مجموعها 700 مليون طن من معدن حديد غارة جبيلات قبل الاغناء (Avant enrichissement) وذلك ضمن الشروط المبينة فى هذه الاتفاقية ·

وتلبى الحاجيات المحلية لصناعات الحديد والصلب المغربية باقتطاعات من هذه الكمية مقابل سعر يتفق عليه بين الشركة « ش · ج · م » والمشترى المغربى فى اطار السياسة التجارية للشركة « ش · ج · م » كما يحددها مجلس ادارتها وفقاً للمادة الثالثة عشرة من هذه الاتفاقية ·

وتقوم الدولة الجزائرية ، بصفتها مالكة لمنجم غارة جبيلات، الذى يقع استغلاله ضمن نطاق اختصاصها، بتكليف المؤسسة الجزائرية المختصة بأن تسلم للشركة « ش · ج · م » فى الحدود المبينة فى الفقرة (1) أعلاه، المعدن (« Tout-venant ») وذلك بسعر الكلفة أى بسعر تكلفة الانتاج، وحسب تقسيطات سنوية منتظمة تحدد بناء على نتائج الدراسات المشار اليها فى المادة الثانية أعلاه ·

تناقش وتحدد ، باتفاق مشترك بين الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة ، جميع العناصر المكونة لسعر التكلفة لكميات المعدن المسلمة الى الشركة « ش · ج · م » ، وتشمل هذه العناصر تكاليف الاستغلال من أى نوع كانت بما فيها تكاليف التمويل والاستهلاكات ، ما عدا :

أ) كل مردود لرؤوس الاموال الخاصة ،

ب) كل ضريبة أو رسم أو مكس أو أية ضريبة أخرى ، باستثناء المدفوعات المباشرة التى تؤدى مقابل تقديم خدمات عمومية ·

ويتم اتفاق بين السلطات المختصة لكلا البلدين على كيفية تطبيق الاحكام المشار اليها فى الفقرة (ب) أعلاه ·

تسلم المؤسسة الجزائرية المختصة المعدن الى الشركة « ش · ج · م » بعد القيام باستخراجه، وعند الاقتضاء بتهيئته دون اغنائه، وذلك حسب ترتيبات ذات طابع عام ينص عليها عقد نموذجى ·

ويتم اعداد هذا العقد النموذجى بمجرد التوقيع على هذه الاتفاقية ويشمل على وجه الخصوص الاحكام المتعارف عليها فى الميدان التجارى فيما يتعلق بضمان الكميات وتوعيتها وانتظام تسليمها ·

ويكمل هذا العقد النموذجى باتفاق مشترك بين الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة ، وذلك بمجرد اتمام الدراسات المبينة فى الفقرة (2) من المادة الثانية أعلاه، طبقاً لنتائج هذه الدراسات، ويلحق عندئذ بهذه الاتفاقية ويكون جزءاً منها لا يتجزأ ·

ويتخذ هذا العقد النموذجى كأساس لعقد البيع الذى يجرى ابرامه بين الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة ·

المادة الخامسة

يتم استخراج الـ 700 مليون طن، وتهيئتها عند الاقتضاء، وتسليمها من قبل المؤسسة الجزائرية المختصة الى الشركة « ش · ج · م » ، وكذلك نقلها وتسويقها، وعند الاقتضاء أغناؤها من قبل هذه الشركة، بمراعاة الدراسات المشار اليها فى الفقرة (2) من المادة الثانية أعلاه، وتكون هذه العمليات قابلة للتعديل مراعاة لتطور السوق وقصد تحقيق أقصى حد من مردودية الاستثمارات التى تكون الشركة « ش · ج · م » قد وظفتها ·

تمنح للشركة « ش · ج · م » مدة ستين (60) سنة من أجل تحقيق مهمتها المحددة فى المادة الثانية، وذلك اعتبارا من التاريخ الذى تصبح فيه هذه الاتفاقية سارية المفعول ·

وعند انتهاء مهمة الشركة « ش · ج · م » تتشاور الدولتان من أجل التوصل باتفاق مشترك، الى تحديد الصيغة التى تعطى لتعاونهما من بعد فى هذا الميدان ·

المادة السادسة

تتعهد الدولتان بأن تبادرا فى أقرب الآجال بانجاز جميع العمليات التى تساهم فى تحقيق مهمة الشركة « ش · ج · م »، وذلك بمجرد اتمام الدراسات المشار اليها فى المادة الثانية ، فقرة (2) ·

كما تتعهدان بالقيام ، أثناء اجراء هذه الدراسات وعند انتهائها، ببذل كافة الجهود للبحث عن وسائل التمويل الكفيلة بتحقيق المهمة الموكولة الى الشركة « ش · ج · م » ·

على أنه، فى حالة ما اذا تبين من الدراسات المشار اليها فى المادة الثانية، ان المشروع الذى هو موضوع هذه الاتفاقية، غير ذى منفعة من الناحية الاقتصادية فى الظروف العامة السائدة، فان الحكومتين متفقتان على مواصلة جهودهما والاستمرار فيها ضمن اطار الاحكام المقررة فى هذه الاتفاقية ، وذلك من أجل تمكين الشركة « ش · ج · م » من انجاز مهمتها ·

المادة السابعة

ان الاستثمارات اللازمة لاستخراج المعدن، ولتهيئته عند الاقتضاء التى تراعى فى تحديد سعر التكلفة المنصوص عليه فى المادة الرابعة أعلاه، تمول وتنجز من قبل المؤسسة الجزائرية المختصة، وتتولى الدولة الجزائرية ضمان القروض التى قد يتم الحصول عليها لهذا الغرض ·

تتحمل المؤسسة الجزائرية المختصة مباشرة حصة نفقات الدراسات والمخططات الهندسية (Engineering) المتعلقة باستخراج المعدن، وبتهيئته عند الاقتضاء· وتدخل هذه الحصة من النفقات فى تحديد سعر التكلفة السابق ذكره ·

تتولى الشركة « ش · ج · م » تمويل ما عليها من الاستثمارات ، من أموالها الخاصة أو المقترضة ، وتساهم فى ذلك الدولتان طبقاً لمبدأ التساوى فى الجهود المالية التى لا تقدر الا بالنسبة للاستثمارات التى تنجزها الشركة « ش · ج · م » بنفسها ·

وتتولى كل من الدولتين ضمان المبالغ التى تقترضها الشركة « ش · ج · م » ، وذلك بنسبة مساهمة كل منهما فى رأسمال الشركة ·

المادة الثامنة

من أجل تطبيق أحكام المادة الرابعة أعلاه قررت الدولتان :

أ) أن تحدد الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة باتفاق مشترك نوع الاستثمارات التى تؤخذ بعين الاعتبار فى احتساب سعر تسليم المعدن الى الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة اعداد وطريقة تمويلها ·

ب) يتم قبل انجاز المشروع، باتفاق مشترك بين الشركة « ش· ج· م » والمؤسسة الجزائرية المختصة، اعداد قاعدة حسابية لبيع السبعمائة مليون طن من المعدن ، وذلك على أساس نتائج الدراسات المشار اليها فى المادة الثانية، وخصوصا منها المتعلقة بسعر التكلفة التقديرى للمعدون الذى يسلم للشركة « ش · ج · م » هذه القاعدة التى يستند اليها لاعداد سعر تسليم المعدن الى الشركة « ش · ج · م » ولتحديد مقداره بصفة دورية ، يتم ادراجها ضمن العقد النموذجى وتشمل عناصر ثابتة وعناصر متغيرة مرتبطة بالاستثمارات وبتكاليف الاستغلال التقديرية الخاصة بالمعدن الذى هو موضوع هذا العقد ·

وتتم موازنة العناصر المتغيرة بربطها بأرقام استدلالية اقتصادية عامة يجرى اختيارها باتفاق مشترك ·

ج) أن تدرس المؤسسة الجزائرية المختصة والشركة « ش · ج · م » باتفاق مشترك، قصد التحديد الدورى لسعر التسليم، العناصر المكونة لهذا السعر، وتعداها وتحدداها، بمراعاة العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة الواردة فى القاعدة الاساسية· ويتم حينذاك تعديل العناصر المتغيرة وفقاً لتطور قيمة الارقام الاستدلالية الاقتصادية العامة المنطبقة عليها ·

د) ان تضع كل من المؤسسة الجزائرية المختصة والشركة « ش · ج · م » تحت تصرف الاخرى الوثائق اللازمة لاعداد وتحديد العناصر التى يتركب منها سعر التسليم·

هـ) أن تحدد المؤسسة الجزائرية المختصة والشركة « ش · ج · م » باتفاق مشترك ، برامج التسليم وترتيبات تطبيقها ·

وبالرغم من الاحكام الواردة أعلاه، فان التغير النسبى فى سعر التسليم لا يمكن بأى حال أن يتجاوز التغير النسبى فى مجموع سعر التكلفة لنقل المعدن وشحنه البحرى ·

وتكون الاسعار الاساسية التى تدخل فى احتساب هذه التغييرات هى تلك الاسعار التى تحددها الدراسات التقديرية المشار اليها فى المادة الثانية فقرة – 2 – ·

وان استمر، لمدة عشر سنوات، تجاوز التغير النسبى المتعلق بسعر التكلفة للمعدن – المحسوب طبقاً للطريقة المذكورة أعلاه – للتغير النسبى المتعلق بسعر التكلفة للعمليات التى هى من اختصاص الشركة « ش · ج · م » تتشاور الحكومتان قصد تعديل الحد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة ·

ولهذا الغرض، يمكن للشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة ان اقتضى الامر، أن تكونا لجاناً ثنائية يشارك فيها بالتساوى من حيث العدد ممثلون عن المصالح الجزائرية وممثلون عن المصالح المغربية ·

ويجوز أن ينضم لهذه اللجان مندوبون عن الدولتين، كما يحق لهذه اللجان أن تستعين بأى خبير يكون من المناسب استشارته ·

المادة التاسعة

تضع الجزائر تحت تصرف الشركة « ش · ج · م » جميع الوثائق التى فى حوزتها والتى تكون مفيدة من أجل اعداد جميع الدراسات المتعلقة باستخراج معدن غارة جبيلات، كما تقدم لهما كافة التسهيلات لهذا الغرض ·

المادة العاشرة

يتم تحديد الترتيبات العملية التى تسدد بها الشركة « ش · ج · م » الى المؤسسة الجزائرية المختصة قيمة ما

تتسلمه من معدن ، فى العقد النموذجى المنصوص عليه فى المادة الرابعة ·

المـادة الحـاديـة عشرة

تتعهد الحكومتان بأن تضعا تحت تصرف الشركـــة « ش · ج · م » ، طيلة مدة وجودها، الاراضى التى يتبين بأنها ضرورية لتحقيق مهمتها، وذلك وفق شروط يجب تحديدها فيما بعد ·

وتمنح الدولتان للشركة الجزائرية المغربية، دون مقابل ولنفس المدة، حرية المرور فى الاتجاهين، عبر تراب كل منهما، لنقل المعدن والمعدات والتموينات بين منجم غارة جبيـــلات والميناء المغربى على شاطىء المحيط الاطلسى ·

ان التجهيزات الاساسية التى ستنشئهـــا الشركـــة « ش · ج · م » والتى لها طابع مصلحة عمومية، مثل السكك الحديدية والمحطات والمنشآت الهندسية والميناء وتجهيزاته ، تصبح، بمجرد انتهاء مهمة الشركة « ش · ج · م » وبدون مقابل، ملكاً للدولة التى توجد هذه المنشآت فوق ترابها ·

الا أنه لا يجوز للشركة « ش · ج · م » ، بأى حال ولا بأية صورة من الصور، أن تستخدم هذه المنشآت لصالح الغيـــر باستثناء الدولتين الا بموافقة مسبقة من الدولة التى توجد تلك المنشآت فوق ترابها ·

لا يجوز للشركة « ش · ج · م » أن تدخل أى تعديل أساسى على هذه المنشآت بعد الشروع فى استعمالهـــا الا بالموافقة المسبقة للدولة التى توجد هذه المنشآت فوق ترابها ·

يخضع استغلال هذه المنشآت، وعلى الاخص استغلال خط السكة الحديدية والميناء، لمراقبة السلطات المختصة بالنسبة لكل ما يتعلق بالامن العام وبأمن المستعملين ومصلحتهم ·

تتمتع الشركة « ش · ج · م » ، من أجل تحقيق مهمتها ، بحق الاستعمال الحر لتلك المنشآت، مع حق الاولوية على كل مستعمل محتمل· وعلى الشركة « ش · ج · م » أن تحافظ على هذه المنشآت فى حالة جيدة وأن تقوم بصيانتها طبقاً للاجراءات المرعية عادة فى تسيير المؤسسات التى تقوم بنشاط مماثل ·

تحتفظ كل دولة ، فوق ترابها ، بملكية الارض التى تؤسس عليها المنشآت المخصصة لتحقيق الهدف الذى تعمل من أجله الشركة الجزائرية المغربية ·

المـادة الثـانيـة عشرة

بطلب من احدى الدولتين ، أو بطلب من الغير على شرط أن يتوفر الاذن المنصوص عليه فى الفقرة 4 من المادة الحادية عشرة أعلاه، تنقل الشركة « ش · ج · م » ، وتشحن على البواخر عند الاقتضاء، كل منتوج قادم من المغرب أو من الجزائر بما فيه كميات معدن حديد غارة جبيلات المخصصة للحاجيـــات المحلية لصناعات الحديد والصلب الجزائرية، وذلك بالاضافة الى الكميات المشار اليها فى المادة الثانية، شريطة مراعاة ما يلى :

ـ ان لا تكون تجهيزات الشركة « ش · ج · م » ومنشآتها قد استنفدت امكانياتها فى اطار تنفيذ مهمة الشركة ·

ـ أن لا يكون من شأن عمليات نقل هذه المنتجات وشحنها البحرى وتسويقها الحاق ضرر بنشاط الشركـــة « ش · ج · م » أو بالمردودية القصوى لاستثماراتها ·

يتم تحديد الثمن المتقاضى عن هذه الخدمات فى عقود تبرم بين « ش · ج · م » والمؤسسات الجزائرية أو المغربية المعنية·

المـادة الثـالثـة عشرة

ينبغى أن يخضع القانون الاساسى للشركة الجـزائرية المغربية الذى سيتم تحديده فيما بعد، للمبادىء التالية :

ـ تكون الاسهم بنسبة 50 ٪ ، فى حوزة مؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية تملكها كلياً الدولة الجزائرية، فتشكل المجموعة الجزائرية وبنسبة 50 ٪ فى حوزة مؤسسة أو عدة مؤسسات عمومية تملكها كلياً الدولة المغربية ، فتشكـــل المجموعة المغربية ·

ـ يكون للشركة مقر فى الجزائر ومقر فى المغرب ·

ـ يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مكون من عدد متساو من ممثلى كلتا المجموعتين، وكل سنة يعين المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس· واذا كان الرئيس ممثلا للمجموعة المغربية، يكون نائب الرئيس ممثلا للمجموعـــة الجزائرية ، والعكس بالعكس، ولا يتمتع الرئيس ولا نائب الرئيس بصوت مرجح ·

ـ يحدد رأسمال الشركة الاصلى بمبلغ مليونين من دولارات الولايات المتحدة ، وتمكن الزيادة فيه مرة واحدة أو عدة مرات، حسب حاجيات الشركة ·

تتعهد كل دولة بأن تكتتب مجموعتها من المساهمين فى كل زيادة فى رأس مال الشركة، وبأن تقدم للشركة، بحصص متساوية، كل سلفة وقرض، حتى تتوفر الشركة، فى جميع الاوقات، على الاموال اللازمة لتحقيق مهمتها ·

ـ تسوق المنتجات التجارية فى اطار السياسة التجارية التى يسطرها مجلس الادارة ·

تدفع حاصلات البيع الى الشركة « ش · ج · م » طبقاً لترتيبات تفصل فى القانون الاساسى للشركة ·

ـ تمسك دفاتر حسابات الشركة « ش · ج · م » بطريقة واحدة فى مقرى الشركة وتدون بالدولار الامريكى، باعتباره عملة حسابية ·

ـ توزع أرباح الشركة « ش · ج · م » السنوية بالتساوى بين المساهمين طبقاً للقانون الاساسى للشركة ·

المـــادة الـرابعـة عشرة

تمنح الدولتان للشركة « ش · ج · م » الاعفاء الجمركي بالنسبة لوارداتها وصادراتها، والاعفاء فيما يتعلق بكل ضريبة أو رسم أو مكس أو أية ضريبة أخرى باستثناء المدفوعات المباشرة التي تؤدى مقابل تقديم خدمات عمومية ·

ويتم اتفاق بين السلطات المختصة في كلا البلدين على كيفية تطبيق الاحكام الواردة في الفقرة المتقدمة ·

المـــادة الخـامســة عشرة

توظف الشركة « ش · ج · م » ، بالاولوية ، مستخدمين من مواطني البلدين حارصة على تحقيق توازن عادل، سواء من حيث العدد أو من حيث التوزيع ·

تمنح كل من الحكومتين لرعايا الحكومة الاخرى ، مستخدمي الشركة « ش · ج · م » حرية العمل في أماكن ممارسة شغلهم·

يكون قانون المستخدمين في الشركة « ش · ج · م » موحداً بالنسبة لمجموع المستخدمين ، ويتم اقراره من قبل السلطات الحكومية للبلدين ·

يخضع المستخدمون لقوانين بلد اقامتهم ·

المـــادة الســادســة عشرة

يقرر مجلس الادارة، طبقا للقانون الاساسي للشركة، كيفية توزيع العملات القابلة للتحويل والناتجة من صادرات الشركة « ش · ج · م » ·

يجب ايداع المبالغ النقدية التي في حوزة الشركـــة « ش · ج · م » ، في كل من البلدين، لدى مؤسسة مالية عمومية، وتدون بالدولار الامريكي باعتباره عملة حسابية في كلا البلدين ·

تخضع الدولتان الجزائرية والمغربية تحت تصرف الشركـة « ش · ج · م » العملات الاجنبية التي تحتاج اليها حسب خطة التمويل المقررة من قبل مجلس ادارتها ·

المـــادة الســابعـة عشرة

1) تكون تسوية أي نزاع بين الطرفين الساميين الموقعين على هذه الاتفاقية، فيما يتعلق بتأويلها أو تطبيقها، وفقـاً لاحكام معاهدة (أفران) وحسب الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بتكوين اللجنة المختلطة الجزائرية المغربيـة للتعاون الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، الموقعة في 23 ابريل 1969 ·

وفي حالة اخفاق هذه الاجراءات، يرفع النزاع الى محكمـة العدل الدولية من قبل الدولة الراغبة في التعجيل ·

(2 (أ) في حالة قيام نزاع بين المجموعتين من المساهمين في الشركة «ش · ج · م» حول سير هذه الشركة وتسييرها أو بين الشركة «ش · ج · م» والمؤسسة الجزائرية المختصة، يعرض النزاع أولا على لجنة توفيق· وينبغي الشروع في اجراءات التوفيق خلال مدة شهرين من التاريخ الذي يثبت فيه قيـــام الخلاف· ويقوم الجانب المدعي في دعوى التوفيق بتعيين موفقه ويخطر الجانب الآخر بهذا التعيين· ويتوفر الجانب الآخـــر على مدة شهر ابتداء من هذا الاخطار لتعيين موفقه· ويعين هذان الموفقان باتفاق مشترك، في ظرف خمسة عشر يوما اعتباراً من تاريخ تعيين الثاني منهما ، العضو الثالث في لجنة التوفيق ويكون رئيســاً لها ·

ـ وفي حالة تعذر الاتفاق بين الموفقين المعينين من قبل كلا الجانبين، يتم ، بناء على التماس من الجانب الراغب في التعجيل، تعيين رئيس لجنة التوفيق من قبل الغرفة التجارية الدولية طبقاً « لنظام التوفيق والتحكيم » الخاص بها ·

واذا لم يقم أي من الجانبين بتعيين موفقه خلال الفترات المبينة أعلاه أو اذا لم يقدم أي التماس الى الغرفة التجارية الدولية خلال الشهر الذي يلي انتهاء فترة الخمسة عشر يوما المبينة أعلاه، يعتبر التوفيق قد أخفق ·

وعلى لجنة التوفيق أن تصدر توصيتها في خـــلال فترة الشهرين التاليين لتشكيلها ، الا اذا مددت هذه الفترة بقرار اجماعي من الجانبين ·

واذا لم يقبل الجانبان التوصية، بعد شهر من اصدارها، يعتبر التوفيق قد أخفق ·

(ب) في حالة اخفاق اجراءات التوفيق، يعرض الخلاف خلال شهرين من ثبوت الاخفاق على محكمة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء· ويقوم الجانب المدعي في قضية التحكيم بتعيين حكمه واشعار الجانب الآخر بهذا التعيين، ويتوفر الجانب الثاني على مدة شهر لتعيين حكمه واشعار الجانب الآخر بهذا التعيين· واذا لم يقم الجانب المدعى عليه بتعيين حكمه خلال فترة شهر، فان للجانب الآخر أن يلتمس من الغرفة التجارية الدولية تعيين رئيس لمحكمة التحكيم· ويدعو هذا الاخير، خلال خمسة عشر يوما من تعيينه، الجانب المدعى عليه بأن يعين حكمه في أجل خمسة عشر يوما ، فان لم يفعل فان الغرفة التجارية الدولية من تلقاء نفسها تقوم بتعيين حكم له بطلب من رئيس محكمة التحكيم ·

تعقد محكمة التحكيم جلساتها في جنيف الا اذا قرر الجانبان خلاف ذلك· وتفصل في النزاع بانصاف بوصفها وسيطـاً وديـاً· وتكون صلاحيتها محصورة في الخلافات المتعلقـة بتسيير الشركة « ش · ج · م » وسيرها، وكذلـــك في المنازعات ذات الطابع الفني أو التجاري التي قد تنشأ بين الشركة « ش · ج · م » والمؤسسة الجزائرية المختصة· ولن يكون لمحكمة التحكيم أي صلاحية لتأويل هذه الاتفاقيـــة ولا للنظر في المنازعات المتعلقة بتأويل هذه الاتفاقية أو تطبيقها·

يطبق « نظام التوفيق والتحكيم » للغرفة التجارية الدولية في الحالات غير المنصوص عليها في هذه المادة ·

يكون قرار محكمة التحكيم نهائيـاً وغير قابل لاى طعن •

ويمكن لرئيس محكمة التحكيم أن يبت، عند الاقتضاء، فى المسائل الاجرائية التى قد تثار خلال نظر القضية •

المـــادة الثـامنـة عشرة

تتعهد الدولتان، بصورة عامة، ببذل كل ما فى وسعهما، سواء على الصعيد القانونى أو الادارى أو المالى، لكى تحقق الشركة « ش • ج • م » بسرعة وبنجاح كامل ، الغـــرض الذى أنشئت من أجله •

المـــادة التـاسعـة عشرة

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها •

وثقة بذلك وقع المفوضان المذكوران ووضعا طابعيهما على هذه الاتفاقية •

وحرر بالرباط فى 3 جمادى الاولى 1392 الموافق لـ 15 يونيه (جوان) 1972 فى نسخ أصلية باللغة العربية وفى نسختين مترجمتين الى الفرنسية ، ويعتمد على كل من النصين العربى والفرنسى •

عن المملكة المغربية	عن الجمهورية الجزائرية
احمد الطيبى بن هيمة	الديمقراطية الشعبية
وزير الشؤون الخارجية	عبد العزيز بوتفليقة
	وزير الشؤون الخارجية

المرجع: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الاولى 1393هـ / 15 يونيو 1973م.

الملحق رقم (04)

معاهدة تعلق بخط الحدود القائمة بين الدولة الجزائرية والمغربية

امر رقم 73 ـ 20 مؤرخ فى 14 ربيع الثانى عـــام 1393 الموافق 17 مايو سنة 1973 يتضمن المصادقة على المعاهدة الجزائرية المغربية المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية والموقعة فى الرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972

باسم الشعب

ان رئيس الحكومة، رئيس مجلس الوزراء،

ـ بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية،

ـ وبمقتضى الامرين رقم 65 ـ 182 ورقم 70 ـ 53 المؤرخين فى 11 ربيع الاول عام 1385 الموافق 10 يوليو سنة 1965 و 18 جمادى الاولى عام 1390 الموافق 21 يوليو سنة 1970 والمتضمنين تأسيس الحكومة ،

ـ وبناء على التصريح الجزائرى ـ المغربى الصادر بالرباط فى 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972،

ـ وبعد الاطلاع على المعاهدة المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية، والموقعة بالرباط فى 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972 ،

يأمر بما يلى :

المادة الاولى : يصادق على المعاهدة المتعلقة بخط الحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية، والموقعة فى الرباط بتاريخ 3 جمادى الاولى عام 1392 الموافق 15 يونيو سنة 1972، وذلك وفقا للخرائط من رقم 1 الى غاية 15 المرفقة بهذه المعاهدة والتى تشكل جزءا لايتجزأ منها، وتنشر هذه المعاهدة فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجـــزائريـــة الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وحرر بالجزائر فى 14 ربيع الثانى 1393 الموافق 17 مايو 1973.

هوارى بومدين

التصريح المغربى الجزائرى

الصادر بالربـــاط

نحن :

الحسن الثانى ملك المغرب،

والهوارى بومدين رئيس مجلس الثـــورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

سعيا منا فى نطاق اواصر الصداقة والاخاء وحسن الجوار التى جمعت عبر التاريخ بين المغرب والجزائر،

ورعيا لكون هذه الاواصر توثقت عراها واستحكمت بصفة خاصة خلال النضال البطولى الذى خاضه الشعبان الشقيقان مشتركين متآزرين قصد استرجاع استقلالهما واستـــرداد سيادتهما الوطنية،

ورغبة من المغرب والجزائر فى تقوية روح التفاهم والتضامن بينهما فقد ارصى البلدان قواعد تعاون متناسق ممتاز اقرته معاهدة ايفران كما اقره تصريح تلمسان ومباحثات المحمدية والبلاغ المشترك الصادر بالرباط،

وبناء على ارتياحنا لاضطراد نمو هذا التعاون،

ويقينا منا بضرورة توسيع آفاق التعاون بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على اساس تكامل يتسع نطاقه باستمرار مؤكدين به وحدة مصير شعبينا،

واستلهاما لقيم حضارتنا وانطلاقا من مغزى الكفـــاح ومعانيه، ذلك الكفاح الذى خاضه شعبانا متحدين متضافرين،

وتشبثا منا بعهد الوفاء لارواح جميع الابطـــال الذيـــن استشهدوا من اجل الاستقلال الوطنى وتحرير المغرب العربى،

ووفاء منا من جهة اخرى الى روح جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه الذى واصل العمل بايمان من أجل تدعيـــم الروابط التى لا تنفصم عراها بين الشعبين ووفاء للفكر المثالى الذى كان له نبراصاً فى جهاده،

وشعورا منا بأن بذل جهودنا المتكاثفة قصد بلوغ هدفنا النبيل المتمثل فى وحدة المصير يستوجب استئصال كل عامل من شأنه ان يكدر صفاء العلاقات القائمة بين الشعبين،

واقتناعا منا بأن تسوية مشاكل الحدود كفيل بالقضاء على كل سبب من اسباب الخلاف بين البلدين مثل ما هو كفيل باقرار جو سلام وتآخ والدفع بعجلة تعاون مثمر بناء،

ورعيا لكون السمة التى تمتاز بها العلاقات الاخوية القائمة بين الجزائر والمغرب لايمكن التسليم معها بان الحدود تشكل حاجزا بين الشعبين الشقيقين اذ هى فى الحقيقة مجال لتداخل المشاعر والمصالح،

وانطلاقا من ارادتنا لايجاد مجتمع يسوده الرغد والرفاهية بواسطة نمو العلاقات بيننا وذلك ليكون هذا النمو سبيلا الى ازدهار شعبينا،

ويقينا منا بان نهج سياسة التعاون الاخوى الخصب التى تعتمد على الاسس والمبادىء المقررة باتفاق بيننا خلال مختلف لقاءاتنا تفتح آفاقاً شاسعة وتشكل مساهمة مرموقة فى تشييد المغرب العربى والمحافظة على السلام والامن والاستقرار فى المنطقة،

وشعورا منا بان عملنا هذا يهدف الى تهيىء اسباب وجود الانسان المغربى الملم بجميع مقتضيات العصر الحديث ومتطلباته،

واعتقادا منا بأن من شأن السياسة التى التزمنا بانتهاجها ان تسهم فى رصيد الامة العربية جمعاء اسهاما له قيمته ووزنه،

وشعورا منا بالعمل الى جانب هذا طبق روح الوفاق والمودة والاخوة المهيمنة على منظمة الوحدة الافريقية ،

وحرصا منا على الاسهام فى اسناد التضامن الافريقى ووحدة قارتنا،

وحرصا منا كذلك على المشاركة فى تحقيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية،

ونظرا لهذه الاعتبارات كلها ،

نعلن ان ابرام المعاهدة القاضية بتسطير الحدود الجزائرية المغربية، ومعاهدة التعاون من اجل استثمار غارة جبيلات يؤكد عزمنا الوطيد على تثبيت دعائم السلم الدائم الممتد عبر العصور والقرون، واحلال عهد يتسم بالوئام ويقوم على التعاون لصالح الاجيال المقبلة تلبية لتطلعات شعبينا وطموحهما الى الوحدة والرفاهية والسعادة.

وحرر بالرباط فى 3 جمادى الاولى 1392 هـ موافق 15 يونيو 1972.

الحسن الثانى
ملك المغرب

الهوارى بومدين
رئيس مجلس الثورة
ورئيس مجلس الوزراء
للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

معاهدة تتعلق بخط الحدود القائم بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية

صاحب الجلالة ملك المغرب

و

صاحب الفخامة، رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

تطبيقا لمعاهدة ايفران المبرمة بتاريخ 15 يناير 1969 ولتصريح تلمسان المشترك المؤرخ بـ 27 مايو 1970 ولبلاغ الرباط المشترك المؤرخ بـ 6 يونيو 1972 وللتصريح الجزائرى المغربى الصادر بالرباط بتاريخ 15 يونيو 1972 ،

رعيا لمعاهدة رسم الحدود المبرمة بللا مغنية فى تاريخ 18 مارس 1845 فيما يرجع لمقتضياتها المتعلقة برسم الحدود الجزائرية المغربية وكذا للنصوص الموالية، خاصة منها اتفاقية 20 يوليو 1901 واتفاق 20 ابريل 1902، فيما يرجع لمقتضياتهما المتعلقة برسم الحدود بين الدولتين،

قررا لهذا الغرض ابرام هذه المعاهدة، وعينا مفوضين من قبلهما وهما :

معالى السيد أحمد الطيبى بن هيمة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية ،

معالى السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،

اللذان تبادلا وثائق تفويضهما الكامل وثبتت صحتها، اتفقا على ما يلى :

المادة الاولى

يؤكد الطرفان المتعاقدان الساميان، باتفاق بينهما أن حدود الدولة القائمة بين الجزائر والمغرب، والممتدة من خط الطول 8 درجات 40 دقيقة الى ثنية الساسى، تتبع الخط المرسوم فى الخرائط المرقمة 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15 والملحقة بهذه المعاهدة وهى جزء لا يتجزأ منها.

وهذه الحدود مبينة كما يلى :

تمتد الحدود المغربية الجزائرية، انطلاقا من خط الطول 8 درجات و 40 دقيقة الذى كانت تتبعه سابقا، عبر شعبة (تلواق) واد ذرعة مارة من ناحية الشمال الشرقى بخط جبل تازوت حتى نهايته من الناحية الشرقية فى المكان المدعو خنق بن زغمين حيث يظل المركز العسكرى الموجود بجبل تازوت بالاراضى المغربية وتستمر الحدود فى امتدادها نحو الشمال الشرقى الى الكرب المشرف على واد ذرعة مارة بريش البرقات ،خنق الركاب، أم متفيس، طرف دزل، البريجة المدعية حتى فم طنكرفة، (يظل المركز العسكرى الذى يوجد بطنكرفة بالاراضى المغربية).

ومن هنا تتبع الحدود بين البلدين الخط المحدد بالنقاط المرقمة 411 (7 درجات 17 دقيقة غربا و 29 درجة 27 دقيقة

شمالا) و 430 (7 درجات 16 دقيقة غربا و 29 درجة 28 دقيقة شمالا) و 478 (7 درجات 12 دقيقة غربا و 29 درجة 30 دقيقة شمالا)· وتستمر على طول خط القمم الفاصلة بين حوض واد ذرعة وحوض واد أوزركي الى بيض الرأس·

ومن هذه النقطة، تتبع خط قمم سلسلة جبال اكريش (أضلاع 747، 740، 721، 706) مارة بفم واد لحسن، ريش اكبير، فم تريفية (669) رقيق الرويدة (648) حتى وادى رقيق عطشان الذى تتبعه نحو الجنوب الغربى لتصل الى بئر حاسى بيضاء·

ومن هذه النقطة تتبع قاعدة الكرب الى ان تصل الى بئر تنجوب وتستمر، على مسافة 5 كيلومترات، فى مواكبتها للكرب شرق هذه البئر ثم تتجه نحو الشمال الشرقى مارة على خط مستقيم بحاسى ملاح لتصل الى مجرى واد مرد بحاسى منكوب، تاركة هذه البئر بالاراضى المغربية·

ثم تتبع نحو الشمال مجرى هذا الواد حتى ممر تكات تأيت عدوان ومن هنا وعلى خط مستقيم تتجه الى بئر أنو برطايل (4 درجات 56 دقيقة غربا و 30 درجة 08 دقائق شمالا) الكائنة بالواد الذى يحمل نفس الاسم·

وتمتد بعد ذلك على خط مستقيم فاصلة هضاب قمقم حتى النقطة الكائنة على بعد كلمتر واحد جنوب حاسى صفصاف· ثم تتجه على نفس الخط المستقيم نحو الشمال الشرقى حتى مجرى واد الداورة فى المكان الذى يشكل فيه هذا الاخير ملتقى مع واد غير مسمى شمال فم بوسروال·

ومن هذه النقطة يفصل خط الحدود مرة اخرى هضاب قمقم شرق واد الداورة مارا بالنقاط المرقمة بـ 735 و بـ 778، 827، 801، 792 (وهى النقطة الكائنة على الكرب شرق حاسى سبتى على بعد تسع كلمترات جنوب شرق هذه البئر (3 درجات 39 دقيقة غربا و 30 درجة و 42 دقيقة شمالا) ·

وتتجه الحدود بعد ذلك نحو الشمال على طول الكرب التى تشكل الجانب الغربى لحمادة كير مارة بالنقط المرقمة بـ 807، 842، ام سبع، حاسى مغيمين، حاسى تابوريغت منكار حمو غانم موية مالك مخاريك، تاوجت، منكار العنلاندة، برابر·

وعلى بعد كلمتر واحد شرق حاسى برابر وفى ملتقى الخطوط 3 درجات 40 دقيقة غربا، و 31 درجة و 24 دقيقة شمالا فان الحدود تتبع خطا مستقيما من الجنوب الى الشمال حسب خط الطول 3 درجات و 40 دقيقة غربا حتى خط العرض 31 درجة 38 دقيقة شمالا ثم تتجه فى خط مستقيم نحو الشرق حتى ملتقى واد كير وزلمو· وتواكب مجرى هذا الاخير الى ان تصل الى جبل زلمو فتنحدر نحو الشرق لتتبع خط قمم هذا الجبل· وتمر شمال حاسى كريوا لتلتحق بجبل نانتى ثم تتبع سيرها نحو الشرق على خط القمم مسايرة بالنقط الموجودة على ارتفاع 1269، 1247، 1129، 1209 (جبل مهيرز) و 1551، 1770، نصب 1919 (شعبة العرعار) نصب 1852 و 1709 وبعد ذلك تنحدر لتمر على بعد 200 متر جنوب منجم جحيفات وتلتحق بقمة جبل وازانى (نصب 1839)·

وتسير عبر خط القمم مارة بالنقط المرقومة 1544، 1026، (جبل مليلياس) وتمر بعد ذلك بخط القمم على المرتفعات التى تفصل واحات بنى ونيف وفجيج، مجتنبة منطقة الكثبان الرملية شرق هذه القرية مارة بالواد غير المسمى حتى التقائها بواد حلوف، تابعة هذا الواد شمالا حتى رأس بنى سمير·

ومن رأس بنى سمير فان الحدود تتبع خط القمم بجبل عبيان مارة بالنقط المرقمة بـ 1762، 1735، 1704 ثم تتجه فى خط مستقيم نحو الشمال الغربى مجتنبة ايش من الناحية الشرقية، مارة على بعد 800 متر شرق حاسى المخارق حتى ملتقى النقط : 04 درجات 01 دقيقة غربا و 36 درجة و 33 دقيقة·

وتتجه دائما فى خط مستقيم نحو منبع عين باب برواح ومن هذا المنبع تستمر فى خط مستقيم الى ان تلتحق بالنصب 1368·

ومن النصب 1368 تتجه الحدود شرقا مسايرة خط القمم لتلتحق بمنبع واد بوخلخال تسايره وتتبع مجراه حتى ملتقاه مع واد بوعجم، وتظل تابعة لمجرى هذا الواد شمالا، ثم تنحنى غربا فى المكان المسمى عكلة برازية مستمرة فى مسايرة مجرى الواد الى ان تنفصل عنه فى ملتقى الخطوط (37 درجة 43 دقيقة شمالا و 4 درجات 50 دقيقة غربا) (الذى يوجد به ملتقى شعبتين أى تلواك) وتستمر الحدود متجهة حسب خط مستقيم الى أن تصل الى عكلة منكوب فى النقطة المرقمة 1014 الكائنة قرب طريق بركنت وعلى ملتقى الخطوط (37 درجة 44 دقيقة شمالا و 04 درجات 52 دقيقة غربا)·

وبعد ذلك تتجه نحو الشمال حسب خط مستقيم، توجد ثنية الساسى فى اقصى شماله والنقطة المرقمة 1014 فى اقصى جنوبه· وعلى بعد 4 كلومترات من هذه النقطة الاخيرة فان الحدود تفترق عن الخط المستقيم لتعود اليه بعد مسافة 15 كيلومترا فى ملتقى الخطوط (04 درجات 48 دقيقة غربا و 37 درجة 63 دقيقة شمالا) بعد أن تجتاز خطا منكسرا ذا فرعين توجد قمته فى النقطة المرقمة 1065 وفى ملتقى الخطوط (04 درجات 45 دقيقة غربا و 37 درجة 53 دقيقة شمالا)·

المرجـــع : الخـرائط المـــرفقـــة

1 مركالا	1/200·000	اجن	شمال	الصحـراء	طبـعـــة 1964
2 حاسى الهويرة	»	»	»	»	» 1965
3 ايقما	»	»	»	»	» »
4 تنجوب	»	»	»	»	» »
5 واد داورة	»	»	»	»	» »
6 عقلة برابر	»	»	»	»	» »
7 تبرطتين (المسماة تبربطين)	»	»	»	»	» »
8 بشـــار	»	»	»	»	» 1959
9 بنى ونيـــف	»	»	»	»	» 1966
10 جنين بورزق	1/100·000	اجن	طـراز	1956	طبـعـــة 1958
11 فرطاسة غربية	»	»	»	»	» »
12 واد خلخـــال	»	»	»	»	» »
13 واد بوعجـــم	»	»	»	»	» »
14 عكلـة مغبـــورة	»	»	»	»	» »
15 ماكـــــورة	»	»	»	»	» »

المادة الثانية

ان حدود الدولة بين الجزائر والمغرب، كما هى موصوفة فى المادة الاولى اعلاه تشكل الحدود الارضية، وتحدد كذلك عموديا السيادة فى الفضاء الجوى كما تعين ملكية باطـــن الارض.

المادة الثالثة

تحدث لجنة مشتركة جزائرية مغربية، لمباشرة وضـــع المعالم الحجرية للحدود الجزائرية المغربية الموصوفة فى المادة الاولى.

المادة الرابعة

تجتمع اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية فى اقصى أمد يوم 15 اكتوبر 1972 للشروع فى الاعمال المنصوص عليها فى المادة الثالثة ولاتمامها فى اجل لا يتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من التاريخ المذكور آنفا.

المادة الخامسة

تضع اللجنة المشتركة، عند انتهاء اعمالها، وثيقة تشهد بوضع المعالم الحجرية للحدود الجزائرية المغربيه.

وتضم الوثيقة المذكورة الى هذه المعاهدة.

المادة السادسة

فى حالة عدم مباشرة اللجنة المشتركة لعملها، وذلك بعد انتهاء اجل 3 سنوات المذكور فى المادة الرابعة، يمكن للطرف الراغب فى التعجيل، ان يباشر وضع المعالم الحجرية حسب خط الحدود الموصوف فى المادة الاولى من هذه المعاهـــدة وذلك بعد ان يكون قد اشعر الطرف الآخر بذلك.

المادة السابعة

اتفق الطرفان المتعاقدان الساميان على ان مقتضيات هذه المعاهدة تسوى نهائيا قضايا الحدود بين الجزائر والمغرب.

المادة الثامنة

يجرى العمل بهذه المعاهدة عند تبادل وثائق المصادقة.

المادة التاسعة

تسجل هذه المعاهدة، بمجرد ما يجرى العمل بها، بالامانة العامة للامم المتحدة، طبقا للمادة 102 من ميثاق الامم المتحدة، اثباتا لما تقدم، امضى المفوضان هذه المعاهدة وختماها.

حرر بالرباط فى 3 جمادى الاولى 1392 (15 يونيو 1972) فى نسختين اصليتين باللغة العربية وفى نسختين مترجمتين الى اللغة الفرنسية.

يعتمد النص العربى والنص الفرنسى على السواء.

عن المملكة المغربيـــة
أحمد الطيبى بن هيمة
وزير الشؤون الخارجية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــة
عبد العزيز بوتفليقـــة
عضـــو مجلس الثـــورة
ووزير الشؤون الخارجية

المرجع: الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1393ه / 15 يونيو 1973م.

البيبليو غرافيا

قائمة المصادر والمراجع:

I. المصادر:

1.I المصادر بالعربية:

1- الابراهيمي احمد طالب ، مذكرات جزائري هاجس البناء 1965-1978، ج2، دار القصبة.

2- الشامي علي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت، دار الحكمة، 1980.

3- الخولي لطفي ، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975.

4- بوطالب عبد الهادي ،نصف قرن في السياسة، أكتوبر 2001 مطبعة النجاح الجديدة البيضاء.

5- بورقعة لخضر ، مذكرات الرائد لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، 2000.

6- بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، ط1، دار الثقافية، القاهرة، 1999م.

7- بن منصور عبد الوهاب ، مع جلالة الحسن الثاني في فاس وتازة ووجدة وتلمسان.

8- زبيري الطاهر ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، تحرير: مصطفى، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011.

9- حافظ صلاح الدين ، حرب البوليساريو، دار الوحدة، بيروت،1981.

10- ميرل روبير، مذكرات أحمد بن بلة، ترجمة: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب.

11- عميمور محي الدين ، ايام مع الرئيس هواري بومدين ... وذكريات اخرى، ط1،دار إقرأ للنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ/1995م.

12- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر،ط2 ،دار المستقبل العربي، القاهرة ،1990.

13- خليل بديع ليلى ، اضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، بيروت، 1997.

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خطب الرئيس بومدين من جوان 1965 الى جوان1970 ، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1970

II. المراجـــع:

1.II المراجع بالعربية:

1- الازهر علال، الوحدة والتجزئة في المغرب العربي، دار الخاطبي، 1988.

2- الكتاب مصطفى، النزاع على الصحراء الغربية، دمشق، (د.د.ن)، 1998م.

3- العمامرة سعد بن البشير، هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، قصر الكتاب، الجزائر، 1997م.

4- الخولي لطفي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الاسلامي، الجزائر، 1975.

5- ابو زكرياء يحي، الجزائر من احمد بن بلة والى بوتفليقة، دار النشر والتوزيع، (د.ب)، 2003.

6- إيغنا تيو فوينيني كوبو المقدم، الصحراء الغربية (جذور تطور وآفاق نزاع لم يحل)، تر: مصطفى الكتّاب، صحراء تايمز، 2011.

7- بومايدة عمار ، بومدين واخرون ما قاله... وما اثبتته الايام...، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر.

8- بومايدة عمار، بومدين والآخرون، الازمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

9- بيرو جيل، صديقنا الملك ،تر:ميشيل خوري ،ط1 ،2002 ،دار ورد للطباعة والنشر، سوريا.

10- برحاب عكاشة: من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، ط1، دار أبي رقاق للطباعة والنشر، 2003.

11- حسين خليل، التاريخ السياسي للوطن العربي، الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، لبنان، 2012.

12- لونيس ابراهيم، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين الى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة، الجزائر.

13- لونيس رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، طبعة مزيدة ومنقحة.

14- مبارك زاكي، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية (نصوص، شهادات، وثائق، صور)، ط1، الرباط، دار أبي رقراق، 2007.

15- محمد مرور،بعد 500 عام من سقوط الاندلس 1492-1992 الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم المختار الاسلامي، القاهرة، 1992.

16- منصور أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الثورة، الطبعة الثانية، دار الأصالة، الجزائر، 2009.

17- معراف غالية إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،1995.

18- ميلود بن غربي، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في إطار المتغيرات الأولية، دار كنوز الحكمة،2011.

19- معراف اسماعيل، الصحراء الغربية في الامم المتحدة وحديث الشرعية الدولية، الجزائر، دار هومة، 2010.

20- مقلاتي عبد الله، العلاقات الجزائرية المغاربية والإفريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر،ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، 2009.

21- سارف عابد، ازمة الصحراء الغربية (حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)، مركز الجزيرة لدراسات، 18 ابريل 2013 .

22- ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م ،تر؛صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2002.

23- سعد الله عمر: القانون الدولي للحدود، ج1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

24- عودة جهاد، الإطار الدولي والإقليمي لمشكلة الصحراء الغربية، القاهرة، 1987.

25- عوض اهزايمة محمد، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، دار الحامد، ط1، عمان2007.

26- صادق صابور محمد ، مناطق الصراع في افريقيا، مصر، دار الأمين،2006.

27- صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في اطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1980.

28- رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية، الجزائر، إفريقيا الشرق، 1999.

29- رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز، تر:فاطمة الزهراء قشي و محمد الاخضر الصبيحي، دار الهدى، الجزائر،1990.

30- روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة: نقولا زياد، بيروت، 1963.

31- شيروف محمد الصالح ، هواري بومدين رحلة أمل واغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر،2005 .

32- خلف التميمي عبد المالك، اضواء على المغرب العربي رؤية عربية مشرقة، تصدير:ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر.

33- غرايبة خليف مصطفى، السياحة الصحراوية في الوطن العربي (الواقع والمأمول)، ط1، دار قنديل للنشر، عمان، 2008.

III. القواميس:

1.III القواميس بالعربية:

1- زيتوني وضاح، المعجم السياسي، دار المشرف الثقافي، 2010،.

IV الرسائل الجامعية:

1. العايب أحسن، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، رسالة ماجستير، معهد العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر:1953

2. بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

3. كفيسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية أفاقها واقعها تطورها ومستقبلها1963-1994، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2012-2013

4. نصيب عتيقة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية:2011- 2012.

5. غيلاني السبتي: علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثنا ء ثورة تحريرية الجزائرية (1954 -1962)، رسالة دكتورا، قسم التاريخ، جامعة باتنة 2012-2013.

V. المجلات:

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد48، الصادرة بتاريخ 14 جمادى الاولى 1393هـ / 15 يونيو 1973م.

2. الشريف الظهير، الملك محمد الخامس ولاية العهد الى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ،مجلة دعوة الحق ،العدد282، شعبان1411/مارس 1991

3. مهابة أحمد، الحدود في المغرب العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد89، 1987

4. مهابة أحمد، مشكلات الحدود في المغرب، مجلة السياسة الدولية، العدد111، القاهرة، مركز دراسة الوحدة العربية، يناير،1993.

5. سيد أحمد أحمد، مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات، مجلة السياسة الدولية، العدد: 150، أكتوبر 2002، المجلد47.

6. غالي وآخرون بطرس، ملف حرب الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد44، افريل 1976.

7. عمور محيي الدين، مجلة أطياف مغربية، العدد الثاني، يونيو، غشت 2008.

8. سعودي عبد الغني، مشكلة الصحراء الغربية – دراسة في خلفية الصراع وتطوره، مجلة كلية الآداب والتربية، جامعة الكويت، العدد14، ديسمبر 1978.

9. دعسوقي مراد، البعد العسكري للنزاعات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد111، 1993.

10. مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص عن المغرب، المغرب، 1996

11. مجلة إفريقيا قارتنا، شخصية العدد: الزعم الجزائري هواري بومدين، العدد الثالث، مارس 2013.

12. هداية عبد الله، مشكلة الصحراء الغربية، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد05، 1979

13. الخالدي عبد الرحمان، تطورات في ملف الصحراء الغربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 18، 2004.

14. سعودي عبد الغني، مشكلة الصحراء الغربية _دراسة في خلفية الصراع وتطوره_، مجلة كلية الاداب والتربية ، جامعة الكويت ، العدد 14، ديسمبر 1978.

15. شكوي عز الدين، المغرب العربي اليات الوحدة والتجزئة، مجلة السياسة الدولية، العدد 39.

VI. اشرطة وثائقية:

1. محمد العربي المساري، برنامج تلفاز في الجزيرة، (أرشيفهم وتاريخنا).
2. انفيلا هرناتدزمورنيو، برنامج تلفاز في الجزيرة، (أرشيفهم وتاريخنا).
3. عصمان احمد، برنامج إذاعة القناة الثانية المغربية (2m)، 19اكتوبر1999

VII. التقارير:

1. كرايسز جروب، الصحراء الغربية (تكاليف النزاع) ، تقرير الشرق الاوسط، رقم 65، 11 يونيو 2007

VIII. مواقع الكترونية:

1. الجزيرة نت ، جبهة البوليساريو، قسم البحوث والدراسات، الاحد 1425/8/17الموافق 2004.10.3، تاريخ الاطلاع 27 فبراير 2016، السبت على الساعة:20:45 ليلاً www.aljazeera.net
2. حمداني ، الخلاف بين الجزائر والمغرب يكمن اساساً في اختلاف الثقافة السياسية بشأن مسألة تقرير المصير، 21 فبراير 2015، http//localhost/aps-ouest.php? article26116
3. الخليفي مصطفى، ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية عن موقع:

http//www.aljazeera.net/in-depth/western-desert- crisis/2016/04/10

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
فصل الأول: القضايا الخلافية بين الجزائري المغرب في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة	26-10
المبحث الأول: نشوب الصراع وتضارب المواقف	15-10
المطلب الاول: موقف المغرب من النزاع الحدودي	13-10
المطلب الثاني: موقف الجزائر من النزاع الحدودي	17-13
المبحث الثاني: المواجهة العسكرية ومبادرة التسوية	26-18
المطلب الاول : حرب الرمال 1963م	22-18
المطلب الثاني: تسوية النزاع بين البلدين	26-23
الفصل الثاني: إشكالية الحدود بين الجزائر و المغرب في عهد هواري بومدين	40-28
المبحث الأول: : الانقلاب العسكري وانعكاسه على العلاقات الجزائرية المغربية	32-28
المطلب الأول: حركة 19 جوان 1965م واستقرار هواري بومدين في السلطة	30-28
المطلب الثاني: تأزم العلاقات الجزائرية المغربية	32-31
المبحث الثاني: المبحث الثاني: تسوية النزاع الحدودي بين البلدين	33-31

المطلب الاول: معاهدة الاخوة وحسن الجوار بافران 1969م	37-33
المطلب الثاني: المطلب الثاني: اتفاقية رسم الحدود 1972م	40-37
الفصل الثالث: مشكلة الصحراء الغربية وتأزم العلاقات بين البلدين	66-41
المبحث الأول: ازمة الصحراء الغربية	48-41
المطلب الاول: جدزور النزاع الصحراوي	45-41
المطلب الثاني : أطراف النزاع في الصحراء الغربية	48-45
المبحث الثاني: المواقف الجزائر والمغرب من قضية الصحراء	56-49
المطلب الاول: موقف الجزائر	53-48
المطلب الثاني: موقف المغرب	57-53
المبحث الثاني: المساندة الجزائرية لجبهة البوليساريو وأثارها على العلاقات بين البلدين	63-58
المطلب الاول: دعم الجزائر لجبهة البوليساريو	60-58
المطلب الثاني: تأزم العلاقات بين الجزائر والمغرب	63-61
الخاتمة	69-65
الملاحق	84-71
قائمة المصادر والمراجع	93-86
فهرس المحتويات	96-95

تمت وبالخير عمت